ALSABAH NEWSPAPER

الصباح

رئيس التحرير
علي حسن الفواز
ch.editor@alsabaah.iq

تصفح الموقع الالكتروني لجريدة الصباح
www.alsabaah.iq
جريدة سياسية يومية عامة تصدر عن شبكة الاعلام العراقي

8 صفحات السعر 500 دينار
الاثنين 11 تشرين الاول 2021 العدد 5235 Mon. 11. Oct. 2021 Issue No. 5235

اليوم.. إعلان النتائج الأولية لانتخابات 2021

في أول اقتراع مبكر.. العراقيون يختارون ممثليهم في البرلمان الخامس

● تصوير نهاد العزاوي

رئيس الجمهورية: الاقتراع نقطة شروع باتجاه الإصلاح

رئيس الوزراء: وفّرنا الإمكانات لإنجاح الانتخابات

قال رئيس الجمهورية برهم صالح في تغريدة عقب انتهاء التصويت: إن "اتمام الانتخابات نقطة شروع باتجاه الإصلاح الذي ينشده الشعب وتأكيد على الخيار الديموقراطي وتنتظرنا مهمة جسيمة لتشكيل سلطات معبّرة عن ارادته تحقق تطلعاته نحو مستقبل أفضل".

● بغداد: الصباح

وشكر الحكومة والأجهزة الأمنية ومفوضية الانتخابات والمراقبين الدوليين لتهيئة مستلزمات النجاح لهذا اليوم التاريخي".

وكان صالح قد اكد في تصريحات صحفية عقب الإدلاء بصوته أن "انتخابات تشرين المبكرة، يوم تاريخي ومطلب شعبي للانطلاق نحو حياة كريمة".

من جانبه، اوضح رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لقد "اتممنا بحمد الله، واجبنا ووعدنا بإجراء انتخابات نزيهة آمنة ووفرنا الإمكانات لإنجاحها".

واضاف "أشكر شعبنا الكريم، أشكر جميع الناخبين والمرشحين والقوى السياسية والمراقبين والعاملين في مفوضية الانتخابات والقوى الأمنية البطلة التي وفرت الأمن، والامم المتحدة والمرجعية الدينية الرشيدة".

وكان الكاظمي قد ذكر عقب الإدلاء بصوته، أنّه "فضل أن يكون أول ناخب للإدلاء بصوته وأنه وفى بالوعد للشعب".

واشار الى أن "هذه الانتخابات هي الأولى التي تجرى من دون حظر للتجوال وعدم مشاركة رئيس الوزراء كمرشح فيها وأن الحكومة وفرت جميع ظروف النجاح لمفوضية الانتخابات".

وفتحت مراكز الاقتراع أبوابها، امس الأحد، للتصويت العام في تمام الساعة السابعة بتوقيت بغداد في أول انتخابات برلمانية مبكرة تشهدها البلاد منذ العام 2003 وفرضت السلطات إجراءات أمنية مشددة منذ ما بعد منتصف ليل الأحد، وشملت إغلاق الحدود والمطارات ومنع التنقل بين المحافظات وغلق المطاعم والأسواق والمنشآت التجارية والترفيهية.

في السياق ذاته، افاد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، في بيان تلقته "الصباح"، بأنّ "المشاركة في التصويت واختيار الانسب من بين المرشحين، هو واجب على كل مواطن عراقي حريص على بلده ويطمح في إيصال من يعتقده الانسب الى عضوية مجلس النواب الذي يعد بمثابة الأم التي من مخرجاتها تتشكل الحكومة الاقدر على قيادة البلد الى برّ الأمان". في السياق نفسه، قال الأمين العام لمجلس الوزراء حميد الغزي، عقب الادلاء بصوته امس الاحد، لـ"واع": إن "هناك انسيابية لاتمام العملية الانتخابية بنجاح مع استنفار الاجهزة الأمنية كافة"، مبيناً، أنّ "الاستعدادات للانتخابات تمّت بشكل مبكر وكانت الغاية الاساسية للحكومة الحالية، وكانت عالية المستوى والمفوضية عالجت اي خلل فني حصل في التصويت الخاص".

وتابع أن "هذه الانتخابات المبكرة لأول مرة تحصل في العراق، وجاءت نتيجة حراك ومطالب شعبية وهي نتاج قانون جديد"، موضحاً أنّ "هذه الانتخابات تختلف كثيراً عن الانتخابات السابقة".

في الشأن ذاته، أعلن مستشار الأمن القومي قاسم الاعرجي لـ"واع"أن "المشاركة جيدة، وهناك تفاعل جماهيري وخصوصاً من فئة الشباب، للوصول الى صناديق الاقتراع من أجل التغيير والإصلاح".

إشادة دولية بنجاح عمل المفوضية

الأمم المتحدة: الاقتراع كان يوماً سعيداً للعراقيين

اكدت الأمم المتحدة اهمية الانتخابات للعراقيين في تقرير مستقبلهم، بينما اشادت بعثة الاتحاد الأوروبي بعمل مفوضية الانتخابات، واعربت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة جنيين بلاسخارات، عن امنياتها بـ"يوم انتخابات سعيد" للعراقيين.

● بغداد: الصباح

وذكر بيان لبعثة الامم المتحدة في العراق إن "الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس-بلاسخارت زارت مراكز الاقتراع في مدينة الصدر بينما انتشر مراقبو الانتخابات التابعون للأمم المتحدة في كل محافظة في عموم أنحاء العراق".

من جهتها أشادت مديرة بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات العراقية "فيولا فون كرامون"، بعمل مفوضية الانتخابات، مؤكدة أنه عمل ممتاز ولا وجود لأي ملاحظات بشأن العملية الانتخابية التي شهدها العراق امس.

وقالت كرامون: إن "المفوضية أعدت عملا ممتازا لهذه الانتخابات"، مبينة أن البعثة الاوروبية بانتظار ردة فعل الناخبين العراقيين في هذه الانتخابات".

وأشارت كرامون إلى أنه من السابق لاوانه التعليق على نتائج الانتخابات وانها لا تمتلك تصورا كاملا عن نتائجها.

الى ذلك، قال الأمين العام المساعد رئيس بعثة وفد جامعة العربية لملاحظة الانتخابات البرلمانية السفير سعيد ابو علي: : إن "الجامعة العربية شاركت في مراقبة الانتخابات البرلمانية في العراق".

وأوضح ابو علي أن "دور بعثة الجامعة هو التحقق من الالتزام بنصوص الأحكام القانونية الخاصة بالعملية الانتخابية من ناحية الآليات المستخدمة ومدى تطابق الأحكام سواء للقانون أو الجوانب الإجرائية للعملية الانتخابية".

وتابع "في الأمس كانت لنا مشاركة في المراقبة على الانتخابات الخاصة التي جرت بهدوء واستقرار وكذلك الإدارة الجيدة للعملية الانتخابية بممارسة سهلة مضت بكل يسر وسلاسة"، مشيراً إلى أن "بعض الملاحظات التي تم تسجيلها لا تؤثر في جوهر النجاح الذي حققته العملية الانتخابية".

واكد "لم ترد حتى الآن خروقات جوهرية، والمؤشرات الأولية تؤكد نجاح العملية الانتخابية".

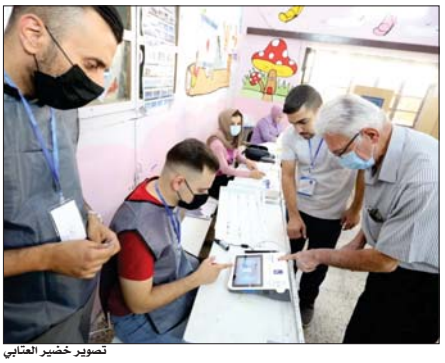

تصوير خضير العتابي

الدفاع المدني يؤمّن مخازن المفوضية

وزير الداخلية يؤكّد نجاح الخطة الأمنية

● بغداد: الصباح

أصدرت اللجنة الأمنية العليا للانتخابات، أوامر صارمة الى جميع القطعات الأمنية في العاصمة بغداد والمحافظات بتشديد إجراءات الحراسة والحماية حول مراكز الاقتراع ومراكز التسجيل ومخازن المفوضية المستقلة للانتخابات بعد انتهاء الاقتراع العام حفاظاً على سلامة صناديق الاقتراع.

وذكر بيان للجنة، أنها "خولت القوات الامنية المأسكة باتخاذ أقصى التدابير والإجراءات الأمنية حول هذه المواقع".

من جهته، قال وزير الداخلية عثمان الغانمي، لـ"واع": "وجهنا بفتح الطرق وتوفير الآليات اللازمة لنقل الناخبين في سامراء". لافتاً الى "عدم تسجيل أي خرق، والانتخابات تسير بسلاسة".

في غضون ذلك، اكد مستشار رئيس الوزراء، للشأن الانتخابي مهند نعيم، أن الحكومة اتخذت خطة أمنية مكثفة، وهي تعد من الخطط الحربية لحماية صوت الناخبين، مؤكداً أن الخطة التي طبقت في الاقتراع الخاص نجحت بشكل مطلق.

وقال نعيم، لـ"واع": إن "الانتخابات تمثل قراراً سياسياً لضمير شعب كامل، فبالنتيجة يجب أن تحمى هذه الإرادة بشكل صحيح" وأضاف، أن "الإجراءات الأمنية التي اتخذتها الحكومة مكثفة، وهي تعد ضمن الخطط الحربية لحماية صوت الناخبين"، مشيرا إلى أن "الخطة التي طبقت في الاقتراع الخاص نجحت بشكل مطلق، ولم نشهد أي خرق لهذه الخطة الأمنية حتى الآن" الى ذلك، أكد قائد عمليات بغداد الفريق الركن أحمد سليم، أن حركة السير طبيعية في العاصمة وقال سليم، في مؤتمر صحفي: إن "القطعات الأمنية تقوم بواجباتها بعيداً عن التدخل بعمل رجال المرور"، مبيناً أن "القوات الأمنية وفرت أمناً لجميع الناخبين للإدلاء بأصواتهم ولا توجد أي معوقات" بينما أكد مدير المرور طارق اسماعيل خلال المؤتمر "عدم وجود أي قطوعات مرورية في الشوارع وحركة السير طبيعية في بغداد" وبين، أن "القطوعات فقط في مراكز الاقتراع لحماية وتسهيل حركة الناخب" بينما، كشفت مديرية الدفاع المدني، عن عدد عناصرها المشاركين بخطة تأمين مخازن ومراكز الاقتراع العام، للانتخابات النيابية الجارية حالياً.

مستشار رئيس الوزراء للأمن الانتخابي مهند نعيم: الخطة التي طبقت في الاقتراع الخاص نجحت بشكل مطلق، ولم نشهد أي خرق لهذه الخطة الأمنية

وذكر مدير الدفاع المدني اللواء كاظم بوهان، أن "أكثر من 100 عجلة إطفاء بجميع طواقمها ستشارك بعملية التأمين" مبينا أن "أكثر من 500 رجل إطفاء متواجدون وبشكل ثابت في مخازن المفوضية ومراكز الاقتراع".

وأضاف ان "هناك خطط اسناد متبادل كما هو الحال في صنوف القوات الأمنية، دخلت في حالة الإنذار، وأن العمليات مستمرة بتأمين محيط بعض المراكز الانتخابية من تنظيف بعض الحشائش، ومتابعة التسليك الكهربائي" واشار اللواء بوهان إلى ان "جميع متطلبات العمل تم تأمينها بشكل كامل للتقليل من فرص احتمالات حدوث الحرائق". اما في ذي قار، فقد أعلنت قيادة عمليات سومر، عدم السماح بأيّ أعمال شغب قد تحصل في محافظة، وقال قائد العمليات سعد حربية، لـ"واع": إن "القوات الأمنية قادرة وجاهزة لحماية الانتخابات"، مبيناً، أننا لن نسمح بأي أعمال شغب أو رعاية انتخابية قد تحصل داخل مراكز الاقتراع في محافظة ذي قار" وأوضح، أن "جهاز مكافحة الإرهاب في ذي قار تحت أمرة رئيس اللجنة الأمنية في المحافظة"، مشيراً إلى أن "هناك قوة أمنية قادر على حماية أمن الانتخابات".

وفي كركوك، أكد قائد العمليات الفريق الركن علي الفريجي، أن القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وجّهَ، في اتصال هاتفي، بتقديم كتاب شكر لجميع صنوف القوات المسلحة وأضاف الفريجي، في حديث لـ"واع"، ان "العملية الانتخابية تسير بسهولة وسلاسة من اجل تسهيل عملة اقتراع الناخبين" و في الانبار، كشف قائد العمليات ناصر غنّام، عن آلية نقل صناديق الانتخابات إلى مفوضية بغداد.

وقال غنام، لـ"واع": إن "مفوضية الانتخابات تتولى عملية نقل الصناديق الانتخابية والفلاش الخاص بمراكز الاقتراع"، مبيناً، أن "العملية تتم بمرافقة القوات العسكرية لحين ايصالها إلى مخازن المفوضية في الأنبار ومن ثم تنقل بالطائرات إلى مفوضية بغداد".

وأوضح، أنه "بعد انتهاء عملية الاقتراع الخاص، تم نقل العصا السحرية الفلاش" برفقة القوات الأمنية الى مراكز التسجيل ومنها إلى مطارات القواعد العسكرية الطائرات السمتية هذا ما يخص القائم والرطبة، أما المناطق الأخرى، فقد تم نقل الفلاش إلى مخازن المفوضية وتبعها بعد ذلك نقل الصناديق واتمام العملية بأمان وانسيابية".

القضاء: توقيف 6 متهمين يمزقون بوسترات المرشحين في بغداد

● بغداد: الصباح

أعلن مجلس القضاء الأعلى، امس الأحد، عن توقيف 6 متهمين يمزقون بوسترات المرشحين في بغداد، في حين اكدت خلية الاعلام الامني، ضبط 190 مخالفاً. وذكر بيان لمجلس القضاء، أن "اللجنة القضائية الفرعية في الكاظمية قررت توقيف ممثل لإحدى المرشحات لتزويره (باج) مراقب حملة" واضاف البيان، أن "اللجنة القضائية في الكرخ أوقفت خمسة متهمين يقومون بتمزيق بوسترات المرشحين في بغداد" وأوضح، أن "ثلاثة منهم في اليرموك واثنين في الغزالية"، مشيراً الى أن "التوقيف تم وفق م. 35 / أولاً من قانون الانتخابات" واشار، الى أن "اللجنة القضائية في ابو غريب أوقفت متهم، يروج لاحد المرشحين بتوزيع كارت باسم المرشح"، موضحاً أنه "تم ضبط 85 كارتاً بحوزته" في غضون ذلك، اكدت خلية الإعلام الأمني ضبط 190 مخالفاً وقال رئيس خلية الإعلام الأمني اللواء سعد معن، لـ"واع": إن "اللجنة الأمنية العليا للانتخابات قامت بواجبها، وخطتها كانت واضحة، ولم تغلق طرقا، والوضع الأمني كان جيداً، والتنسيق الأمني والاستخباري كان عالياً وبالتالي نجحت خطة تأمين الانتخابات". وأشار الى أن "الانتخابات عكست صورتين الاولى هي الديمقراطية الحقيقية والاخرى الانسيابية في العملية الانتخابية في العراق"، مبينا أن "يوم الانتخاب كان مؤمنا من جميع النواحي". وبين معن، أن "الساعتين الأخيرتين شهدتا توافدا كبيرا جداً من الناخبين"، موضحا أن "الكثافة واضحة وأكبر في الساعة الأخيرة". وفي ما يتعلق بالإجراءات المتخذة بعد انتهاء عملية الاقتراع أوضح معن، أن "القوات الأمنية ستبقى منتشرة بعد انتهاء التصويت حتى تأمين وصول صناديق الاقتراع آمنة وطيران الجيش سيقوم بنقلها" وأكد، "ضبط 190 مخالفاً لقرارات اللجنة الأمنية العليا للانتخابات وتم تطبيق إجراءات حازمة بحقهم وسيتم التحقيق معهم والمخالفات متنوعة" الى، اعلنت خلية الإعلام الأمني، أن اللجنة الأمنية العليا للانتخابات القت القبض على 77 مخالفاً للعملية الانتخابية وذكر بيان للخلية، أن "مفارز اللجنة الأمنية العليا للانتخابات القت القبض على 77 شخصاً لارتكابهم مخالفات تتعلق بسير العملية الانتخابية في المحافظات: بغداد ونينوى وديالى وكركوك والبصرة والأنبار وصلاح الدين وأربيل وواسط والديوانية" واضاف، أنه "تمّت إحالة المخالفين إلى اللجان القضائية التي تم تشكيلها من قبل مجلس القضاء الاعلى تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم".

وبين، أن "اجراء اللجنة الأمنية العليا للانتخابات يأتي في إطار الحرص على نزاهة الانتخابات وضمان عدم السماح بتعكير الأجواء الانتخابية التي اتسمت بالشفافية والديمقراطية النبيلة عن حرية الناخب العراقي في اختيار من يمثله".

الى ذلك، تمكنت القوات الأمنية، من اعتقال أحد المتهمين بالتحريض على تعطيل أجهزة التصويت في أحد مراكز الاقتراع في نينوى. وقال مصدر أمني: إن "شخصاً تحدث عن إمكانيته فصل خدمة الانترنت عن مراكز الاقتراع من أجل تعطيل الأجهزة، من دون علمه بأن حديثه كان يُسجل من قبل أحد رجال الأمن". وتابع، أنه "بعد وقت قصير تمكنت قوة من الأمن والاستخبارات من اعتقال الشخص"، مؤكداً أنه "يخضع الان الى التحقيق بهدف معرفة الجهات التي تقف خلفه".

الصباح
مدير التحرير
نزار عبد الستار
سكرتير التحرير
وسام عبدالواحد
المدير الفني
مصطفى الربيعي
سكرتير التحرير السياسي
سعد تركي
مدير تحرير الرياضي
علي البلوي
مسؤول صحف المحافظات
توفيق التميمي
العلاقات العامة
د.محسن الشبوط
القسم السياسي
sabah@alsabaah.iq
الاعلانات:
ads@alsabaah.iq
موبايل:
07809174852
العلاقات العامة
موبايل: 07809174853
pr@alsabaah.iq
info@alsabaah.iq
التوزيع والاشتراكات:
موبايل: 07809210536
dist.imn@alsabaah.iq
طبعت في مطابع شبكة الاعلام العراقي
نسخة الجريدة PDF

المفوضية: أصوات العراقيين مصونة وأمانة كبرى في أعناقنا

اليوم.. إعلان نتائج انتخابات 2021

أعلن رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، جليل عدنان، نجاح الاقتراع العام في الانتخابات المبكرة التي جرت أمس الأحد 10/10/ 2021، وأن "أصوات العراقيين الذين شاركوا في العملية الانتخابية أمانة كبرى في أعناقنا وهي مصونة"، مبيناً أن "نتائج الانتخابات ونسبة المشاركة فيها ستعلن خلال الساعات القليلة المقبلة".

● بغداد: محمد الأنصاري
● تصوير: نهاد العزاوي

وقال القاضي جليل عدنان في مؤتمر صحفي أعقب انتهاء الاقتراع وتابعته "الصباح": إن "المفوضية أرسلت رسائل ثقة واطمئنان للشارع العراقي بأن أصواتهم أمانة كبرى في أعناقنا وهي مصونة"، مبيناً أن "إعلان نتائج الانتخابات سيكون خلال الـ24 ساعة المقبلة".

وأضاف، أن "الخلل الفني الذي حصل في بعض المراكز الانتخابية تمت معالجته بسرعة"، وقال: إن "المشروع كان صعباً وطويلاً من أجل إنجاح العملية الانتخابية".

ولفت إلى أن "العملية الانتخابية شهدت انضباطاً عالياً داخل مراكز الاقتراع وبشكل يدعو للفخر"، مشيراً إلى أن "المفوضية ستصدر قرارات بشأن الخروقات الانتخابية وتنشر في الموقع الرسمي للمفوضية العليا للانتخابات".

نجاح الخطة الأمنية

من جانبها، أعلنت اللجنة الأمنية العليا للانتخابات نجاح الخطة الأمنية الخاصة بتأمين العملية الانتخابية.

وقال رئيس اللجنة الأمنية العليا للانتخابات الفريق أول ركن عبد الأمير الشمري في مؤتمر صحفي: إن "القوات الأمنية أثبتت مجدداً أنها على قدر المسؤولية"، لافتاً إلى أن "المفوضية العليا للانتخابات والتشكيلات الأمنية والعسكرية المختلفة كانت حريصة جداً على نجاح العمل الأمني"، وأضاف أن "الانتصار ما كان ليتحقق لولا إسناد المرجعية الدينية ودعمها الكبير".

وكانت اللجنة الأمنية العليا للانتخابات، أصدرت في وقت سابق مساء أمس الأحد، أوامر صارمة بتشديد إجراءات الحراسة والحماية حول مراكز الاقتراع.

وذكرت اللجنة، في بيان أنها "أصدرت أوامر صارمة الى جميع القطعات الأمنية في العاصمة بغداد والمحافظات بتشديد إجراءات الحراسة والحماية حول مراكز الاقتراع ومراكز التسجيل ومخازن المفوضية المستقلة للانتخابات بعد انتهاء الاقتراع العام حفاظاً على سلامة صناديق الاقتراع".

وأضاف البيان، أن "اللجنة خولت القوات الأمنية المماسكة باتخاذ أقصى التدابير والإجراءات الأمنية حول هذه المواقع".

إشادة وشكر

وأشاد رئيس أركان الجيش الفريق أول الركن عبد الأمير رشيد يار الله، بجهود القوات الأمنية خلال العملية الانتخابية.

وقال يار الله في بيان مخاطباً القوات الأمنية: "عاش العراق ملحمة بنفسجية جديدة بنجاح كبير من خلال نجاح الخطط الأمنية والفنية واللوجستية ودوركم الكبير في تحمل المسؤولية الوطنية لانجاح هذه المهمة التاريخية، حيث تكاملت صنوف قواتنا المسلحة من القوات البرية والقوة الجوية وطيران الجيش والصنوف والخدمات الاخرى مع متطلبات الخطة الأمنية".

وأضاف، أن "القطعات عملت في كل قواطع المسؤولية في تأمين حماية كاملة لجميع مراكز الاقتراع ضمن (83) دائرة انتخابية على طول جغرافية الوطن العظيم خلال يومي التصويت الخاص والاقتراع العام، والعمل الدؤوب والمستمر طوال الاستحضارات التي سبقت يوم 10 تشرين الأول 2021، وكان جهداً وطنياً نوعياً ناجحاً جداً بإشراف رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي، وجهود كبيرة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات واللجنة الأمنية العليا".

وأكد أن "وحدات جيشنا الباسل شهدت حركة سريعة بإسناد القوة الجوية وطيران الجيش لنقل المقاتلين إلى مراكز الاقتراع وإعادتهم إلى مناطق السؤولية لوحداتهم وتقديم كامل الدعم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات واللجنة الأمنية الانتخابية".

> **خلية الإعلام الحكومي: وسائل الإعلام المشاركة في التغطيات الواسعة للانتخابات، أثبتت موقفا وطنياً يرقى إلى مستوى الدور الذي يضطلع به الإعلام في نقل الحقيقة إلى الناس؛ الأمر الذي شجّع الكثير من المواطنين على المشاركة في الانتخابات والإدلاء بأصواتهم، باطمئنان كبير**

وختم بالقول: "بهذا الانجاز والنجاح، أحييكم وأقدم لكم شكري وتقديري العاليين، ويبقى جيشنا الباسل وقواتنا الأمنية في خدمة الوطن والدفاع عنه والحفاظ على المصالح العليا للشعب والدولة، حفظ الله العراق وشعبه وجيشه الباسل".

كما أشادت خلية الإعلام الحكومي بالدور الكبير والمتميز، لوسائل الإعلام كافة، التي شاركت في تغطية وقائع الانتخابات العامة المبكرة في عموم العراق أمس الأحد .

وقالت في بيان: إن "وسائل الإعلام المشاركة في التغطيات الواسعة للانتخابات، أثبتت موقفاً وطنياً يرقى إلى مستوى الدور الذي يضطلع به الإعلام في نقل الحقيقة إلى الناس؛ الأمر الذي شجّع الكثير من المواطنين على المشاركة في الانتخابات والإدلاء، بأصواتهم، باطمئنان كبير".

وأضافت: "بهذه المناسبة تتقدم خلية الإعلام الحكومي، بوافر الشكر والتقدير لجميع الزملاء الإعلاميين وبجميع اختصاصاتهم الذين مثّلوا المؤسسات الإعلامية، في هذا اليوم العراقي المتميز، كما تتقدم الخلية بشكرها إلى جميع الزملاء الصحفيين والإعلاميين من الأشقاء والأصدقاء، الذين حضروا إلى الوطن؛ لتغطية هذا الحدث التاريخي الكبير، فنقلوا صورة رائعة عن العراق الديمقراطي الجديد، ليقف العالم كله مبهوراً بمستوى النجاح الكبير الذي تحقق في هذه الانتخابات، فنياً وإعلامياً وأمنياً".

المسار الانتخابي

وأغلقت في الساعة السادسة مساء، أمس الأحد، صناديق الاقتراع العام في جميع المحافظات العراقية، ضمن أول انتخابات برلمانية مبكرة بعد العام 2003، بعدما فتحت أبوابها للتصويت في تمام الساعة السابعة صباحاً بتوقيت بغداد.

وقالت الناطقة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، جمانة الغلاي في حديث صحفي: إن "عدد مراكز الاقتراع في التصويت العام بلغ 8273 مركزاً بواقع أكثر من 55 ألف محطة"، لافتة إلى أن " 1249 مراقباً دولياً شاركوا في مراقبة الاقتراع العام، بينما بلغ عدد الاعلاميين الدوليين الذين شاركوا في تغطية الاقتراع العام 510، أما المراقبون المحليون فبلغ عددهم 147152 مراقباً".

وأضافت أن "عدد مراكز الاقتراع في الرصافة بلغ 1032 وفي الكرخ 792 مركز اقتراع، وفي أربيل 498مركزاً وفي الأنبار 380 مركزاً والبصرة 514 مركزاً والسليمانية أكثر من 500 مركز والديوانية 289 مركزاً والمثنى 170 مركزاً والنجف الأشرف 336 مركزاً وبابل 413 مركز اقتراع ودهوك 264 مركز اقتراع، وديالى 483 مركزاً وذي قار 440 مركزاً وصلاح الدين 312 مركزاً، وكربلاء المقدسة 244 مركزاً، وكركوك 315 مركزاً، وميسان 230 مركزاً، ونينوى 753 مركزاً، وواسط أكثر من 300 مركز اقتراع".

تأمين نقل الصناديق

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في بيان لها، انه سيتم نقل الصناديق بعد غلقها في عموم البلاد مساء أمس الأحد بخطة محكمة من قبل اللجنة الأمنية العليا للانتخابات وعبر "طيران الجيش" الى المكاتب المخصصة لها في بغداد وبعض المحافظات الاخرى.

وأضاف البيان، "سيتم إرسال (عصا الذاكرة) الى المكتب الوطني ليتم العد والفرز الكترونيا، وكذلك سيتم نقل كل الأجهزة والمعدات الخاصة بالمفوضية من المدارس الى المواقع الخاصة بها

> **رئيس مجلس المفوضين: المفوضية أرسلت رسائل ثقة واطمئنان للشارع العراقي بأن أصواتهم أمانة كبرى في أعناقنا وهي مصونة، وإعلان نتائج الانتخابات سيكون خلال الـ24 ساعة المقبلة، والعملية الانتخابية شهدت انضباطا عاليا داخل مراكز الاقتراع وبشكل يدعو للفخر**

من أجل تسليم المدارس الى وزارة التربية".

أول الناخبين

وأشرف رئيس مجلس الوزراء، مصطفى الكاظمي، أمس الأحد، على الأمن الانتخابي في مقر العمليات المشتركة، بينما أصدر توجيهات خلال زيارته مقر العمليات المشتركة.

وقال الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة، اللواء يحيى رسول، لوكالة الأنباء العراقية (واع)، إن "رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي كان أول من أدلى بصوته مع فتح أبواب مراكز الاقتراع"، مبيناً أن "الكاظمي زار بعد ذلك مقر قيادة العمليات المشتركة لمتابعة عملية الاقتراع العام بالتفصيل".

وأضاف اللواء رسول، أن "توجيهات الكاظمي تضمنت أن تكون القوات المسلحة محايدة"، مؤكداً أن "الكاظمي يشرف شخصياً على خطة تأمين الانتخابات ووجه بتوفير الحماية الكاملة لمراكز الاقتراع"، وتابع أن "رئيس الوزراء، حث خلال الإدلاء، بصوته المواطنين على المشاركة في الانتخابات".

وأكدت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات العراقية، أمس الأحد، عدم تسجيل أية مشكلات فنية أو تقنية في مراكز الاقتراع.

وقالت رئيسة البعثة، فيولا فون كرامون، في مؤتمر صحفي تابعته "الصباح": إن "البعثة لم تسجل أي خروق منذ بدء التصويت العام"، وأضافت أن "البعثة لم تسجل مشكلات من الناحيتين التقنية والفنية في مراكز الاقتراع".

قرعة الفرز اليدوي

وأجرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في الخامسة من مساء أمس الأحد، عملية قرعة لاختيار محطات العد والفرز اليدوي للاقتراع العام ضمن محافظة بغداد وبقية المحافظات.

وقال مدير دائرة الإعلام والاتصال بالمفوضية حسن سلمان، في مؤتمر صحفي: إن "المفوضية أجرت 17 عملية قرعة لاختيار محطات العد والفرز اليدوي للاقتراع العام"، وأضاف أن "العملية أجريت استناداً للمادة 38 من قانون الانتخابات، الفقرة أولا، التي نصت على اختيار محطة واحدة في كل مركز انتخابي لإجراء عملية العد والفرز اليدوي، واختيار المحطة سيكون مركزيا في المكتب الوطني".

وتابع: "تم تصنيف مراكز الاقتراع استناداً الى عدد المحطات في كل مركز اقتراع، مثلاً هناك مركز اقتراع فيه 4 محطات وهناك 6، وتم تصنيف المحطات على هذا الأساس، والمجاميع التي ظهرت لدينا بعد التصنيف من 1 الى 18 محطة، على اعتبار أن اصغر مركز فيه محطة واحدة وأكبر مركز فيه 18 محطة".

تقرير شبكات المراقبة

الى ذلك، أصدر (تحالف الشبكات والمنظمات الوطنية) تقريراً تفصيلياً عن يوم التصويت العام، وأفاد التقرير الذي أعلنه التحالف في مؤتمر صحفي وتنشره "الصباح" ضمن سياسة (شبكة الإعلام العراقي) الحيادية في التغطية الانتخابية، بأنه "حتى إغلاق التصويت العام، أصدر (تحالف الشبكات والمنظمات الوطنية) المراقبة لانتخابات مجلس النواب العراقي ثلاثة تقارير غطّت فترة الاقتراع الممتدة من الساعة السابعة صباحاً وحتى السادسة مساءً".

وأضاف التحالف أنه "جرى استخلاص نتائج التقرير النهائي من 1920 تقريراً، بعث بها مراقبو التحالف المنتشرون في عموم المراكز الانتخابية، وأنه جرى استبعاد 152 مراقباً أو وكيل مرشح، أي بنسبة 7.91 %، عن محطات الاقتراع".

ووثق التقرير، "أن عدد المحطات التي لم تغلق في الوقت المحدد (الساعة 6 مساءً)، بلغ 34، أي بنسبة 1.77 %"، وطبقاً للتقرير، فإن "عدد محطات الاقتراع التي لم يسلم فيها مدير المحطة شريط النتائج الى وكلاء المرشحين والمراقبين، وصل الى 178، ما يشكل نسبة 9.27 %".

وأشار التقرير الى أن "عدد محطات الاقتراع التي اعترض فيها أحد على النتائج المعلنة، بلغ 35، وهذا شكل نسبة تقارب الـ 1.82 %"، مبيناً أنه "حدث خلل في 128 محطة اقتراع، حيث رصد فيها عطل في جهاز العد والفرز السريع، أي بنسبة 6.67 %".

وخلص تقرير (تحالف الشبكات والمنظمات الوطنية) المراقبة لانتخابات مجلس النواب العراقي، الى أن "نسبة المشاركة بلغت (38 %)"، بحسب أرقام (التحالف) وليس أرقام (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) التي يرتقب أن تعلن نسبة المشاركة في وقت قريب خلال الساعات المقبلة، يشار الى أن (تحالف الشبكات والمنظمات الوطنية) المراقبة لانتخابات مجلس النواب العراقي يضم كلاً من (شبكة شمس) و(شبكة عين) و(شبكة سفراء الحرية) و(تحالف الاقليات العراقية) و(منظمة تمور للتنمية الاجتماعية) و(منظمة ترابط)، وهي من أهم الشبكات والمنظمات المدنية المراقبة للانتخابات.

أيدى مواطنون ومراقبون للشأن الانتخابي رضاهم أمس الأحد 10/10 لدى مشاركتهم ومتابعتهم للعملية الانتخابية التي جرت في البلاد، وسارت عملية التصويت واقتراع الناخبين بسهولة ومرونة عاليتين، وهي المرة الأولى منذ 2003 التي تجرى فيها الانتخابات من دون فرض حظر تجوال.

تصوير نهاد العزاوي

إجراءات مرنة وانسيابية عالية في التصويت

10/ 10.. ناخب جديد بطموحات أخرى

● بغداد: عمر عبد اللطيف
● هند عبد الوهاب
● شيماء رشيد

وقال مستشار رئيس الوزراء، للامن الانتخابي مهند نعيم الكناني: إن "الانتخابات العامة انطلقت في الساعة السابعة صباحاً، وقد كانت التحضيرات اللوجستية جيدة، واستعداد الكوادر البشرية التابعة للمفوضية كان بالمستوى المطلوب، والخطة الامنية التي وضعتها اللجنة الامنية العليا للامن الانتخابي طبقت بكل تفاصيلها، ولم نشهد أي خرق أمني لأي مركز انتخابي، كما أن انسيابية الناخبين جيدة".

وأضاف في حديث لـ"الصباح"، أن "الذي يميز هذه الانتخابات عن سابقاتها هو عدم وجود حظر للتجوال، وهناك قانون انتخابات جديد، ومفوضية ومحكمة اتحادية جديدتان، وبالنتيجة فإن هناك ناخبا جديدا بطموحات اخرى"، مبيناً أن "هذه الانتخابات تجعل المرشح قريبا من الناخب، وبالتالي يسهل للناخب الاقتراع على المرشح الذي يعتقد بأنه مميز بالنسبة إليه".

وأشار الى أنه "لاتوجد أي معوقات كبيرة باستثناء توقفات بعض الأجهزة، وهرعت لجان الصيانة بشكل سريع وأعادوها للعمل، ولكن بشكل عام جرت العملية بشكل سلس"، ولفت الى أن "كل المؤشرات تشير الى نسبة مشاركة عالية وستزيد على انتخابات 2018 كما ان كل المؤشرات تدل الى وجود أمل عند الناخبين للتغيير، إضافة إلى أن القانون الجديد والخطة الأمنية وحرية الحركة سترفع نسبة المشاركة عن الانتخابات السابقة".

وأضاف أن "قانون الانتخابات الجديد قانون مميز، ومايميزه أن الأصوات كانت تذهب الى الكتل السياسية، وأما في القانون الجديد فتذهب الى المرشح، وبتقليص الدوائر أصبح من الممكن أن يرشح المستقلون وينافسوا على المقاعد"، وبشأن تداخل الدوائر الانتخابية في70 دائرة، بين أنه "إجراء فني ومن الممكن أن يعدل وسيكون للمستقلين حظوظ كبيرة في القانون".

بينما أشار نائب رئيس مجلس المفوضين في المفوضية العليا للانتخابات القاضي عمر أحمد في حديثه لـ"الصباح" إلى أن "إجراء الانتخابات المبكرة حدث تاريخي بالنسبة للعراق، وقد عملت المفوضية المستقلة للانتخابات عملا دؤوبا من أجل أن تصل الى هذه الانتخابات التشريعية".

وأكد أن "إجراء العملية الانتخابية سار بشكل جيد من دون أي معوقات كبيرة تذكر، والإقبال جيد"، مبيناً أن "هذه الانتخابات تختلف عن سابقاتها من الناحية اللوجستية وأعداد الأجهزة المتطورة ورصانة الشركة الفاحصة"، وأضاف أن "هذه الانتخابات تشكل نوعية نموذجية وفق المعايير الدولية، إضافة الى أنها سهلت على الناخب طريقة الانتخاب بأمن واطمئنان".

بدوره، أشار مدير (مركز1054/ مدرسة المهج النموذجية) في منطقة راغبة خاتون بلال جبار في حديث لـ"الصباح"، الى أن "العملية الانتخابية سارت وفق ماسخطط له ووفق الضوابط، ولاتوجد أي عقبات تذكر"، مبيناً أن "الإضافات كانت على المستوى التقني، وقد جاءت بطريقة جيدة وللأفضل وأضافت نوعية سهلة من الاقتراع للناخبين".

من جانبه، بين مدير (مركز 1056/ مدرسة المأمونية) بشارع المغرب، باسم موسى مدلول لـ"الصباح"، أن "الانسيابية في العملية الانتخابية جيدة، والمحطات تستقبل الناخبين بشكل جيد وبسهولة كبيرة"، مشيراً الى أن "الزيارات مستمرة من المسؤولين في المفوضية، وكذلك هناك تواجد لممثلي المكونات السياسية ومراقبي البعثات الدولية".

وشهدت الانتخابات هذا العام مشاركة مراقبين دوليين كثيرين، لمراقبة سير العملية الانتخابية وأبرز الخروقات التي يمكن أن تحدث، ولتجنب ما حدث في انتخابات 2018 التي شابها العديد من علامات الاستفهام.

المراقب الدولي محمود المنديل قال في حديث لـ"الصباح": "من خلال عملنا كمراقبين دوليين، زرنا عدداً كبيرا من المراكز الانتخابية، ولم يتم تسجيل خروقات بل العكس فالأمور سارت بشكل ممتاز، وإن وجدت فيها مشكلات فلم تتعد كونها مشكلات فنية بسيطة تم تلافيها من قبل أصحاب المراكز من خلال خبراتهم بهذا المجال، وهي لا تعتبر مشكلات بل اشكالات بسيطة".

وأثنى المنديل على الجانب الأمني والقوات الأمنية في حفظ المراكز الانتخابية وحركة سير الناخبين بكل سلاسة، والتسهيلات العالية لكي تمضي العملية الانتخابية بصورة طبيعية"، مبيناً أن "هذا الأمر ينطبق على أكثر من مركز تمت زيارته خلال الانتخابات، والأمور الى الآن جيدة وأفضل من انتخابات 2018 بكثير".

وتابع أن "أبرز ما يميز هذه الانتخابات هو موضوع النظام المعتمد في التصويت الذي يقلل من فرص التزوير إن وجدت"، مبيناً أنه "ومن خلال عملهم كمراقبين فإنهم مطالبون بنقل أي إشكالية تحدث أو مشكلة أو أي انتهاك إلى المفوضية العليا للانتخابات، وكذلك الى الامم المتحدة، ولكن لم يتم تسجيل أي شكوى".

ووصف الناخب (نورس محمد) إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بأنها "سلسة وسهلة وتختلف جذرياً عن الانتخابات السابقة".

وأضاف أن "دخول مركز الاقتراع والتوجه نحو المحطة وتدقيق بطاقة الناخب وتسليمه ورقة الاقتراع وتثبيت التوقيع وبصمة الابهام الايسر، ثم التوجه نحو كابينة الاقتراع وادخال الورقة في جهاز الاقتراع ثم الصندوق، لاتكلف الناخب أكثر من دقيقتين أو ثلاث".

أما الناخبة (أصيل إيثار) فقد بينت أنها "اختارت الاصلح ومن يمثلها في مجلس النواب خلال السنوات الاربع المقبلة" مشيرةً الى أن "أهم ما في قانون الانتخابات الجديد هو تقسيم المناطق الى دوائر، ليعلم الناخبون من هم المرشحون عن مناطقهم".

وأكدت الناخبة (نضال عبد الله) أن "هذه الانتخابات مصيرية وفيها تحد لتغيير الوجوه التي حكمت العراق، علها تكون افضل وتسير بالعراق الى بر الامان".

وأعرب الناخب (رائد نبيل) عن أمله بأن "يعي الفائزون في الانتخابات المقبلة حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم وثقة الناخبين بهم التي أوصلتهم الى قبة البرلمان"، وألمح إلى "ضرورة أن ينظروا بعين الاعتبار الى نتائجهم والجماهير التي انتخبتهم وعدم الانشغال بالمناصب والامتيازات التي سيحصلون عليها وإغفال تقديم أفضل الخدمات ومشاريع القوانين لخدمة أبناء هذا الشعب".

وتؤكد مراقبة الكيان السياسي (خولة محمود) أن "إقبال الناخبين على مراكز الاقتراع جيد نسبة الى الانتخابات الماضية، بسبب الايمان العالي من قبل المواطنين بالتغيير عبر صناديق الانتخابات"، وبينت انه "لم تحصل أية مشكلات في مراكز ومحطات الاقتراع ابتداءً من أطواق الحماية لحين الانتهاء من التصويت".

على رأسها إقرار قوانين النفط والغاز والقطاع الخاص والموازنة العامة

مختصون: أمام البرلمان المقبل مسؤوليَّة تاريخيَّة لتعديل الاقتصاد

تطابقت الرؤى الاقتصادية الداعية الى إحداث ثورة في القوانين والتشريعات خلال الدورة البرلمانية المقبلة، لاسيما القوانين التي من شأنها مضاعفة الايرادات العامة، وتفعيل دور القطاع الخاص، والنفط والغاز، وصندوق الاجيال، فضلا عن التأكيد على ضرورة أن يسعى البرلمان المقبل، الى تحويل الموازنة العامة من «بنود إلى برامج واهداف سنوية» والسعي الى احياء عشرات المواد الدستورية المعطلة، والكفيلة بتنشيط الواقع الاقتصادي في العراق، كالمادة 106 الخاصة بمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية. الخبير الاقتصادي، مناف الصائغ، دعا عبر «الصباح» الى احداث ثورة تشريعية كبرى خلال الدورة البرلمانية المقبلة، والسعي الى تحريك العديد من القوانين والمواد الدستورية التي من شأنها تحريك الاقتصاد، مشددا على اهمية تفعيل المواد 106 من الدستور، الخاصة بمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، والمادة 111 المعنية بضرورة اقرار قانون النفط والغاز، وتفعيل المادة 112 أولا وثانيا من الدستور واقرار قانون الادارة المشتركة ورسم السياسات الاستثمارية لقطاعي النفط والغاز بين السلطات الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم.

● بغداد: الصباح

وحث الصائغ، على اهمية أن يسعى البرلمان المقبل، بالتعاون مع الحكومة، على ادراج تنفيذ خطط التنمية في بنود الموازنة، مع الزامية أن تترجم إلى مشاريع سنوية واجبة التنفيذ في الموازنات العامة للدولة التي تقرها وزارة التخطيط بمشاركة جميع الوزارات والقطاع الخاص، مؤكدا في الوقت ذاته، ضرورة العمل مع الحكومة على انتاج واقرار قانون صندوق الاجيال، واقرار قانون مجلس الاعمار مع النص في القانون على تحويل جزء لا يقل عن ربع العائدات النفطية اليه لإغراض تنفيذ المشاريع الستراتيجية.

النظام الاقتصادي

ويشدد الخبير الاقتصادي، على اهمية أن يقدم البرلمان الجديد على تنظيم قانون يحدد فلسفة النظام الاقتصادي العراقي وشكله وطبيعته، وأن يعمل على تنظيم قانون القطاع الخاص باعتباره شريكا اساسيا في صنع القرار الاقتصادي، فضلا عن اقرار قانون النفط والغاز لتنظيم الانتاج وتوزيع الموارد المالية، وقانون ادارة الموارد المالية الاتحادية لتنظيم الصرف والتوزيع العادل بين الأقاليم والمحافظات وضمان التقيد بالقوانين الرقابية الاتحادية.

كما دعا الصائغ، السلطة التشريعية المقبلة، الى تعزيز بيئة الاعمال ورفع مستوى اداء الحكومة في تيسير اعمال الشركات ضمن المؤشرات العالمية لضمان تشجيع الاستثمارات في العراق، والسعي الى انتاج قانون التنافسية لمؤسسات الدولة لضمان تقديم أفضل الخدمات العامة للمجتمع، بما يضمن جودة عالية في الخدمة مع كفاءة في الاداء الحكومي.

مشاريع متوسطة

ويهدف تنشيط السوق ودعم سعر الصرف، اقترح الصائغ على الحكومة والبرلمان المقبلين، القيام بتحديد مشاريع متوسطة وصغيرة يحتاجها واقع النشاط الاقتصادي في البلد، وبالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية ودعم المؤسسات الدولية ذات العلاقة في إحياء تلك المشاريع ومراقبتها، لحين نجاحها لسد حاجة السوق من منتجاتها وايضا خلق فرص عمل مما سيعطي النشاط الاقتصادي دفعة قوية.

أهمية التعاقد مع الشركات العالمية لبناء وحدات سكنية جيدة وواطئة الكلفة لمن لا سكن لهم ولذوي الدخل المحدود والعاملين في مؤسسات الدولة، وهذا سيمنح العراق نشاطا اقتصاديا يوميا يعزز من قدرة الدخل الفردي والانفاق العائلي وايضا يشغل قطاعات متعددة ذات العلاقة بقطاع البناء والتشييد

وأكد المتحدث، أهمية التعاقد مع الشركات العالمية لبناء وحدات سكنية جيدة وواطئة الكلفة لمن لا سكن لهم ولذوي الدخل المحدود والعاملين في مؤسسات الدولة، وهذا سيمنح العراق نشاطا اقتصاديا يوميا يعزز من قدرة الدخل الفردي والانفاق العائلي وايضا يشغل قطاعات متعددة ذات العلاقة بقطاع البناء والتشييد.

قانون الضريبة

بدوره، يرى الباحث بالشأن السياسي والاقتصادي، نبيل جبار العلي، خلال حديثه لـ«الصباح»، ضرورة أن تتصدر قضايا الاقتصاد أولويات السياسيين في المرحلة المقبلة، عازيا ذلك الى جملة اسباب، على رأسها مهمة الحكومة القادمة في تلبية مطالب تظاهرات تشرين، لاسيما المطالب الاقتصادية، منها، وتوفير فرص العمل وتقديم الخدمات، التي تتطلب اقرار او تعديل مجموعة من التشريعات لدعم الاصلاحات الاقتصادية او الاجراءات التنفيذية، لتوفير الاموال اللازمة وتقنين النفقات.

ويشدد العلي، على ضرورة أن تتصدر اجندات جلسات البرلمان القادم، مشاريع القوانين الحكومية او مقترحات اللجان البرلمانية التي تتناول القوانين والتشريعات الاقتصادية، وعلى رأسها مشروع قانون موازنة 2022، وقانون النفط والغاز، وتعديلات قانون الضريبة، والضمان الاجتماعي والصحي.

وحث الخبير الباحث الاقتصادي، على اهمية أن يقدم مجلس النواب المقبل، بالتعاون مع الحكومة، على معالجة مشكلة القطاع العام عبر تشريع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ملفات شديدة الأهمية

ربما يبدو الحديث مبكرا عن اولويات المهام التي سيضطلع بها مجلس النواب العراقي الجديد في دورته الخامسة، ولكن من المناسب جدا ان تكون الصورة واضحة امام التشكيلة النيابية الجديدة، التي ربما ستكون نسبة كبيرة منها هم من النواب الجدد الذين لم يسبق لهم ان مارسوا العمل النيابي من قبل، ولأن المهمة الاساسية للمجلس تنحصر في امرين اثنين، وهما التشريع والرقابة.

ويجد عبد الزهرة الهندواي أن الامر يتطلب منا ان نضع على طاولة المجلس الجديد عددا من القضايا التي نجدها ملحة ومهمة، بعضها ما زال معلقا على رفوف مجلس النواب، وبعضها اني ولكنه شديد الاهمية.

وتابع يمكن ان نشير الى بعض من تلك الملفات، التي يأتي في مقدمتها، ملف الموازنة العامة للدولة للعام المقبل 2022، ومدى ارتباط مفاصل الحياة باقرار هذا القانون، اذ لم يسعف الوقت الحكومة ومجلس النواب السابق من اقرارها، وبالتالي تعد الموازنة الاولوية الاولى امام مجلس النواب، ولكن لا نريدها موازنة مسلوقة سلفا.

واكد الهندواي وجوب أن تكون الموازنة مدروسة، لاسيما ان الحكومة بذلت جهدا كبيرا في اعدادها، خصوصا في ما يتعلق بقضايا التمويل، والقروض واسعار النفط، وتنويع مصادر الدخل، والتأكيد على قضية صندوق الاجيال الذي يمثل خطوة مهمة باتجاه ضمان حقوق الاجيال القادمة.

الموازنة بعين الاعتبار

رأى الهنداوي ضرورة أن تأخذ الموازنة بنظر الاعتبار، مسألة العجز المالي الذي عانينا منه كثيرا، في ظل تحسن ملحوظ باسعار النفط، كما ان ثمة مسألة اخرى تبدو مهمة، منها ما يتعلق بالموازنة الاستثمارية، وواقع حال المشاريع المستمرة، التي تتطلب رؤية ناضجة لضمان اكمالها، ضمن توقيتاتها الزمنية.

واشار الهنداوي الى ان هناك ملفا اخر لنتظر طويلا وهو ملف السكن العشوائي الذي يتطلب تشريع القانون الخاص به، والذي سبق لمجلس النواب السابق ان قرأه قراءة اولى ولكن لم يمض لاسباب كثيرة، ولا بد لهذه المشكلة ان تعالج معالجة جذرية وحقيقية، لضمان العيش الكريم للايين العراقيين الذين يقطنون في هذه العشوائيات التي باتت تمثل مشهدا مؤلما في كل مدن ومحافظات العراق.

ليس هذا وحسب، انما هناك مشروع التعداد العام للسكان الذي تأخر تنفيذه نحو ربع قرن من الزمان، وتنفيذه يتطلب تخصيص ميزانية بمقدار 120 مليار دينار، واعتقد بات بالامكان تخصيص مثل هذه الميزانية، بعد ارتفاع مستوى الاحتياطي النقدي، وتحسن حجم الايرادات المالية، وخروج البلد من الازمة المالية الخانقة.

أولويات البرلمان الجديد

كما اعتقد والحديث عن أولويات مجلس النواب الجديد، ان يذهب باتجاه اقرار قانون الشراكة مع القطاع الخاص، فمثل هذا القانون من شأنه ان يفتح افاقا واسعة امام الاستثمار الداخلي والخارجي، واجتذاب الكثير من الشركات العالمية للاستثمار في العراق، فنحن باسس الحاجة الى مثل هذه الاستثمارات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في اطار رؤية العراق 2030.

وبين ضرورة تطبيق ملف الاتفاق الصيني، الذي نريده ان يتحول الى اتفاقية يقرها مجلس النواب، ففي هذه الاتفاقية الكثير من ملامح البناء، التنموي السليم، عبر النهوض بواقع البنى التحتية، وتحسين واقع الحياة في المفاصل المهمة كالتعليم والصحة والسكن والنقل والزراعة وغيرها. وبالتاكيد ان هناك ملفات اخرى كثيرة مطلوب من مجلس النواب الجديد النظر فيها بوصفها تحمل التصنيف «شديد الاهمية»، مثل ملف النفط والغاز، والكهرباء، والمنافذ الحدودية وسوى ذلك من الملفات المهمة.

نتائج الانتخابات المنتظرة خلال الأيام المقبلة، وما تفرزه، تعد من أهم محددات الاتجاه المستقبلي للاقتصاد العراقي، فبين الضرورة الملحة لإجراء انتخابات ذات مصداقية وفي موعدها المقرر، وبين عزوف أو دعوات البعض لمقاطعتها، يرى بعض المراقبين والمختصين بالشأن الاقتصادي بأن هناك فشلا ذريعا في إدارة الملف الاقتصادي طيلة المدة الماضية التي تجاوزت «4» دورات انتخابية ارتفعت فيها معدلات الفقر بشكل كبير جداً

المرأة والانتخابات والاقتصاد

ترى ميسون حسين الجبوري أن المرأة عنصر عنصر لايقل اهمية عن الرجل في كل مجالات الحياة، لا سيما الاقتصادية والسياسية.

وقالت لـ «الصباح» الانتخابات ، هي إحدى أهم ركائز الديمقراطية في العالم، وكثير من الدول تعتبر الانتخابات حقا، وبعضها يعتبرها واجبا، وكسائر طبقات وشرائح الشعوب تعتبر المرأة جزءا فاعلا ومهما في تطبيق هذه الممارسة الوطنية الديموقراطية، فعليها أن تاخذ دورها الحقيقي في المجتمع وتغير ما باستطاعتها تغييره من العملية السياسية لتسيير امور البلاد نحو الافضل .

واكدت لـ«الصباح» هنا «ياتي دور المرأة في صنع القرار او التأثير في التغيير بصف الناخبين واكثرهم من النساء، ولكن لا تصل نسبة النساء اللاتي يشاركن في التصويت في اقصى الحالات الى 30 % ان لم تكن اقل من ذلك.

فكيف لو زادت هذه النسبة الى النصف او اكثر من الناخبين للنساء، اما إذا تجاوزت نسبة المصوتات الى اكثر من سابقتها فقد تقلب المعادلة والموازين لصالحها تماما اذا احسنت وادت دورها بصورة مقنعة، سنرى تغيرا واضحا للخارطة الاقتصادية والسياسية في البلاد، تاتي من تطلعها وطموحها لجميع نواحي الحياة المتعلقة بها».

افرازات الانتخابات والاقتصاد

من جهته قال د. عماد الحرش التميمي ان نتائج الانتخابات المنتظرة خلال الأيام المقبلة، وما تفرزه، تعد من أهم محددات الاتجاه المستقبلي للاقتصاد العراقي، فبين الضرورة الملحة لإجراء انتخابات ذات مصداقية وفي موعدها المقرر، وبين عزوف أو دعوات البعض لمقاطعتها، يرى بعض المراقبين والمختصين بالشأن الاقتصادي بأن هناك فشلا ذريعاً في إدارة الملف الاقتصادي طيلة المدة الماضية التي تجاوزت «4» دورات انتخابية ارتفعت فيها معدلات الفقر بشكل كبير جداً متجاوزا نسبة «31 %» فضلا عن تذبذب أسعار النفط، وعدم وجود رؤية مشتركة لاتجاه اقتصاد العراق مستقبلا.

تحقيق الاصلاح الاقتصادي

تابع التميمي «هناك رؤية لدى البعض الآخر منهم بأن هذه الانتخابات تمثل بادرة إصلاح يمكن لها أن تسهم في تحقيق إصلاح سياسي متوافق مع إصلاح اقتصادي، هذا الإصلاح من المؤمل منه أن يؤدي إلى تغيير جذري في فكر قادة الاقتصاد العراقي بل قد نجد تغييرهم كواقع حال أصلا. لان يُعتقد بأن هويتهم الاقتصادية الأساس احادية الاقتصاد «ريعية صرف» وفكرهم اتجاه التنوع الاقتصادي ضعيف ويصب جل اهتمامهم على إضفاء الطابع الريعي على الاقتصاد على الرغم من اعترافهم بضرورة التنمية الاقتصادية وتاييدهم لفكرة الإصلاح تجدهم لا يجعلون منها أولوية في واقع الحال . لذلك المؤمل منه أن يؤدي إلى تغيير جذري في فكر قادة الاقتصاد العراقي بل قد نجد تغييرهم كواقع حال أصلا. لان يُعتقد بأن هويتهم الاقتصادية الأساس احادية الاقتصاد «ريعية صرف» وفكرهم اتجاه التنوع الاقتصادي ضعيف ويصب جل اهتمامهم على إضفاء الطابع الريعي على الاقتصاد على الرغم من اعترافهم بضرورة التنمية الاقتصادية وتاييدهم لفكرة الإصلاح تجدهم لا يجعلون منها أولوية في واقع الحال . لذلك قد يكون ما بعد هذه الانتخابات فرصة لاستيعاب التغييرات والاتفاق على حلول اقتصادية توفيقية بوجود شخصيات اقتصادية مهنية متخصصة وطنية نزيهة تفرزها نتائج الانتخابات، أو بوجود شخصيات وطنية مخلصة محبة لوطنها تمنح الفرصة للشخصيات الاقتصادية المهنية المتخصصة الوطنية النزيهة لممارسة دورها في ادارة الملف الاقتصادي نحو التنمية المستدامة المنشودة والتنوع الاقتصادي المنشود، في ظل وجود النفط والأرض والمياه التي تمثل المورد الطبيعي فضلا عن المورد البشري الذي يعول عليهم بتحقيق ذلك.

اللعبة الوحيدة المتاحة

● شمخي جبر

التصويت سلوك سياسي يمارسه الفرد في الانتخابات، ويتميز بكونه طريقة سلمية في عملية الصراع السياسي، وفي أغلب الاحيان يمكن أن يكون التصويت هو الشكل الوحيد للممارسة السياسية لدى المواطنين، يعد التصويت والاشتراك في الانتخابات من اهم الوسائل . ان لم تكن الوحيدة . التي يحاول بمقتضاها الشخص التأثير في السياسات الحكومية وذلك بتحديده للحزب او الشخص او السياسة التي يفضلها دون غيرها.

تكمن أهمية الانتخابات بوصفها المسار الديمقراطي والدستوري للبلاد في التداول السلمي للسلطة، لا سيما أنها تأتي بعد حراك شعبي ورأي عام وطني واسع يتطلع نحو الإصلاح والتغيير، وهو ما يستدعي أن تكون الانتخابات المقبلة استجابة حقيقية لتطلعات الشعب ومتطلبات الحياة السياسية والخدمية التي يستحقها العراقيون، لتكون المسار السلمي في تحقيق الإصلاحات المنشودة، وأن تضمن المشاركة الواسعة.

الانتخابات محطة تغيير ووسيلة للتداول السلمي للسلطة، لهذا ينظر لها على أنها إحدى وسائل الرقابة الشعبية على القوى السياسية الماسكة للسلطة، فتثاب الاحزاب التي أوفت بوعودها لناخبيها فيعاد انتخابها، وتعاقب الكتل والاحزاب التي نكثت بوعودها وتنصلت عن برامجها الانتخابية.

من هنا تكون الانتخابات عملية تصحيح دوري للخارطة السياسية، بما يعبر عن مصالح الناخبين وأهدافهم وتطلعاتهم وفق الارادة الشعبية تحت قاعدة الشعب مصدر السلطات.

تكمن أهمية الانتخابات بوصفها المسار الديمقراطي والدستوري للبلاد في التداول السلمي للسلطة، لا سيما أنها تأتي بعد حراك شعبي ورأي عام وطني واسع يتطلع نحو الإصلاح والتغيير، وهو ما يستدعي أن تكون الانتخابات المقبلة استجابة حقيقية لتطلعات الشعب ومتطلبات الحياة السياسية والخدمية التي يستحقها العراقيون، لتكون المسار السلمي في تحقيق الإصلاحات المنشودة، وأن تضمن المشاركة الواسعة

تعد عملية المشاركة في الانتخابات من أهم بوابات المشاركة السياسية التي تفتحها الدولة امام مواطنيها، وهو حق من حقوق المواطنة، ولا يمكن اجبار المواطن على ممارسة حق من حقوقه، وممارسة حق الانتخاب واجب على أن يتم بكل دراية ومعرفة من هو الشخص الحقيقي، الذي يمثلنا ويحمل همومنا وطموحاتنا ويستطيع بسعة علمه وشجاعته وغيرته من تمثيلنا التمثيل الصحيح.

فلا توجد بدائل لما نعيشه ونعانيه الا التداول السلمي للسلطة والاحتكام الى صناديق الاقتراع، اذ لا بديل عن النظام الديمقراطي الا النظام الديمقراطي، وأي نظام آخر لن يقبله الشعب لانه غادر الاستبداد ولن يعود له. والتخلي عن مبدأ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.. يعد بمنزلة تدمير لاهم قاعدة بني عليها الدستور العراقي وعودة الى دائرة الفوضى و اللا دولة، ورغم اعتراض المعترضين، وتشكيك المشككين فإن الانتخابات هي الفرصة الوحيدة للتغيير، والأسلوب الشرعي والدستوري للتداول السلمي للسلطة.

ويرى دعاة المشاركة أنها بوابة التغيير مهما كان هذا التغيير بسيطا، لأن القاطعة عاقو والمشاركة ولود، وقد جربنا المقاطعة في العام 2018 ولم نصل الا الى الانسداد السياسي والفوضى والخراب، لهذا نرى أن المشاركة منتجة والمقاطعة غير منتجة، التغيير البسيط الذي ننتظره من المشاركة مع بساطته، الا انه سيكون نواة للتغيير الاكبر وهذا يحدث بالتراكم ووضوح الرؤية والأهداف. فلعبة الديمقراطية والانتخابات لا بديل لها لانها «اللعبة الوحيدة المتاحة» كما يقولون.

الصندوق الأبيض

● حمزة مصطفى

في العادة يسبق موعد نشر المقال في أي جريدة هو موعد كتابته الذي لايقل عن يومين. هذا المقال كتب قبل الصمت الانتخابي بيوم وموعد نشره بعد يوم من يوم التصويت العام في انتخاباتنا النيابية.

الديمقراطية حلوة لن يتقن ولو «ست دراهم» قواعد لعبتها. أمس تكون ذهبت حاملا ورقة الانتخاب الى صندوق الانتخاب. صندوق أبيض بمواصفات الصناديق التي تمنح أخطرها تسمية «الصندوق الأسود» بدءا من «صندقجة» عجائز قبل الى صناديق الطائرات السوداء.

كل ورقة توضع في هذا الصندوق هناك في المقابل وجه أبيض بدأ يبتسم ووجه آخر يعطي ألوانا سوداء وحمراء وزرقاء وينفسجيا.

كل ورقة توضع في هذا الصندوق تعني صناعة أربع سنوات قادمة، قوامها مجلس نواب جديد وحكومة جديدة ومعها شغل جديد وربما «كلاوات جديدة».

لكن الأمور ليست هكذا على «بلاطة» كما يقال. فالصوت حين يوضع في الصندوق له ثمنه. والقادر على التصويت حين يمتنع عن التصويت بذريعة الديمقراطية لا بد أن يكون مؤمنا بها.

المجال لا يتسع لعقد مقارنات ومقاربات على صعيد مفاهيم المعارضة والموالاة أو الاغلبية والاقلية، لكن أقول إن اليوم الاثنين يكون عندنا ربما مئات من النواب الـ 329 الذين كانوا حتى يوم أمس نوابا وإن كانوا مرقوعي الحصانة بانتظار يوم التصويت سيكونون خارج البرلمان. لماذا؟ لأن الصندوق رفضهم. لماذا؟ لأنه أبيض، مفتوح، مقدماته الصحيحة تؤدي بالضرورة الى مخرجات صحيحة.

تتقدم مع الورقة البايومترية أو حتى القصيرة وبعملية تبدو معقدة يصعب معها تزوير إرادتك «أتحدث عن هذه الانتخابات تحديدا» فيها فتكون النتيجة ثانيا تكون قد اخترته بمحض إرادتك. لكن أية إرادة هذه؟ هنا يكون الفارق بين الاختيار الصحيح والخاطئ.

وفي هذا المفصل لا علاقة للديمقراطية ولا آبائها المؤسسين بدءا من ديمقراطية أثينا الى آخر ديمقراطية «نص ردن» بما وضعت أنت في الصندوق. في النهاية وبصرف النظر عن رؤيتين مختلفتين بشأن الإيمان بصندوق الاقتراع طريقا للتغيير أو طريق آخر أو لاتغيير أصلا لهذا السبب أو ذاك، فإن الحاصل أن برلمانا جديدا وحكومة جديدة سوف تتشكل ملامحها الأولى، بدءا من اليوم حيث بدأت نتائج التصويت تظهر، بينما تراجعت نظرية الدبابة والبيان رقم واحد ومحاصرة دائرة الإذاعة والتلفزيون. هذا كان زمان «على كولة» أم كلثوم.

انتخابات تشرين 2021.. بداية مرحلة جديدة

● محمد كريم الخاقاني

ستكون انتخابات 10 تشرين الأول 2021 حدثاً تأريخياً في مسيرة الديمقراطية منذ التغيير في نيسان 2003، إذ تعد الانتخابات المبكرة هي الأولى التي تجرى قبل موعدها المقرر في عام 2022 وحسب الترتيب الزمني لكل دورة انتخابية والتي مدتها اربع سنوات، فهي حصيلة جهود وتظاهرات قام بها الشعب في تشرين الأول 2019 وما تلتها من تطورات ومتغيرات افرزت واقعاً جديداً وفاعلاً مؤثراً في العملية السياسية، وبموجب قانون الانتخابات الجديد، تغيرت المعطيات في إدارة الدولة، إذ بموجب قانون رقم 9 لسنة 2020 تم اعتماد طريقة جديدة تتناسب مع تلك المعطيات والمتغيرات، التي احدثت تغييراً شاملاً في التعامل مع العملية الانتخابية وطرق وصول الأعضاء الجدد لمجلس النواب القادم، فلم يعد نظام سانت ليغو بجميع صيغه معتمدة في الانتخابات المبكرة، فالصوت الانتخابي له قيمته التصويتية، فكل ناخب سيكون له صوته الذي يمنحه لأي من المرشحين، ومن ثم يضمن وفقاً للنظام الجديد أن يكون صوته لمن انتخبه وليس لغيره كما كان يحدث في السابق، ومن الفوائد الأخرى لتشريع قانون رقم 9 لسنة 2020 هي تغيير نظام الترشيح من قوائم مغلقة الى ترشيح فردي وضمن دائرة صغيرة، ومن ثم يتيح ذلك الى فرصة مضاهاة للمرشحين المستقلين ضمن حدود الدائرة المرشح عنها، وبالتالي ستكون حظوظه بالفوز بالمقعد النيابي أكبر وأوفر في ظل هذا النظام على العكس مما كان يجري سابقاً، فالمستقل عموماً تقل حظوظه وفرصته بالحصول على المقعد النيابي من دون دعم وإسناد من الأحزاب السياسية المهيمنة على المشهد السياسي، وهنا يتيح للمرشح المستقل ان يتحرك بيسر ودون تقييد بمعايير الأحزاب والكتل السياسية ضمن حدود الدائرة الواحدة، وهنا سيتم التنافس مع غيره من مرشحي بقية الكتل الأخرى، وسيحسم الأمر صوت الواطن ولن يعطيه لهذا المرشح ام غيره، ولذلك فقد اعطى القانون الجديد للانتخابات القيمة المعنوية والحقيقية لصوت المواطن واحتمالية صعود مرشح من المرشحين على حساب الآخرين، لذا فالصوت الواحد ضمن الدوائر الانتخابية سيكون له صداه المؤثر وسيقرر من يكون الفائز عن تلك الدائرة، فكل الأصوات التي ربما ستعطى لشخص ما لن تُحتسب لغيره من المرشحين ضمن قائمته، بل سيكون الصوت فقط لمرشح واحد اما بقية الأصوات التي حصل عليه ستكون فائضة ولا قيمة لها في احتساب الأصوات المؤهلة للفوز بالمقعد النيابي وصعود غير المؤهلين وغير الحاصلين على الأصوات الكافية، وهنا سيكون للمواطن دوره المؤثر والكبير في اختيار من يراه مناسباً له ومؤهلاً للفوز في مجلس النواب القادم. عليه ستكون تلك الانتخابات بداية لمرحلة جديدة في واقع العملية السياسية وربما ستفرز وجوهاً جديدة ستعمل على تحقيق طموحات ناخبيهم.

تفاؤل لا يشوبه القلق

● قاسم موزان

بعد نجاح لافت للتصويت الخاص للقوات الامنية وجرت عملية الاقتراع بانسابية عالية وحققت نسبة كبيرة من الانجاز، وهذا يدل على الوعي والنضوج، واستكمالا لما بدأته الاجهزة الامنية، فالعراقيون كانوا مع موعد مع إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة والادلاء بأصواتهم في حرية وشفافية من دون ضغوط او تهديدات، وسط تفاؤل بنجاح التجربة الجديدة لجل تأسيس مجلس نواب فاعل قادر على تشريع القوانين والتشريعات المهمة، التي تصب في مصلحة المواطن واشباع حاجاته الأساسية وتوزيع عادل للثروة، لا شك ان الانسان المواطن بعد سنوات الظلم قبل التغيير والتهميش والاقصاء، مازال يعاني من تخلف الخدمات الانسانية جراء السياسات الخاطئة التي تسببت في تعميق شجبه، مع بطء في اعمال اللجان النيابية، التي رزحت هي الاخرى تحت وصاية المحاصصة وخضوعها للمساومات الضيقة من جهات معينة، مع ضعف واضح في مراقبة الاداء الحكومي، وهذا بحد ذاته شكل نفورا شعبيا، فضلا عن اصطفافات الهويات الفرعية داخل المجلس الذي يكاد يكون علنيا، مع تبادل الاتهامات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

تكتسب الانتخابات اهمية استثنائية في تاريخ العراق تأتي هذه المرة، استجابة لاشتراطات الحراك المدني في تظاهرات تشرين المطالبة بانتخابات مبكرة، بغية احداث اصلاحات نوعية في بنية العملية السياسية، التي اصابها الشلل وراب الصدع في مفاصلها، خصوصا في ما يتعلق بتفشي الفساد المالي والاداري وانصاف في توزيع الوظائف العامة، وتوفير فرص للعاطلين عن العمل، بتشريع قوانين الاستثمار الحقيقية لامتصاص البطالة واستثمار الايدي العاملة المبدعة.

الناخب اصبح اكثر وعيا في اختيار مرشحه الانسب في حرية تامة، بعيدا عن الضغوطات العاطفية او العرقية او الطائفية او التأثيرات المادية، واختيار مرشحه وفق رؤية موضوعية لبرنامجه وما يمكن ان يقدمه للشعب داخل المجلس، وعلى الرغم من اجواء التفاؤل في انتخابات تنافسية عادلة بين المرشحين المتنافسين على المقاعد النيابية، الا أن هناك أصوات تنشأ ما زالت ترتفع للتشكيك في نزاهة الانتخابات قبل اجرائها اوتزويرها والتلاعب بنتائجها على نحو مريب، او انها محسومة وان تغيرت اسماء المرشحين، هذه الانتخابات ليست كمثيلتها لانتاج مجلس نواب ضعيف، وان السيطرة لن تكون لصالح كتل او احزاب بعينها، لقد ارتفع منسوب وعي الناخب الى درجة عالية من النضج السياسي باهمية انتخابات تخلو من التأثيرات العرقية او الطائفية او المناطقية بفعل المؤثر العاطفي.

● كاريكاتير: خضير الحميري

ماذا بعد الانتخابات؟

● محمد صادق جراد

الانتخابات البرلمانية العراقية كانت بمثابة خطوة الى الأمام، حيث اجريت الانتخابات في موعدها المحدد وقام العراقيون بتوجيّه رسالة واضحة للعالم بان الشعب العراقي، يريد أن يرسم مستقبله بيده عبر صناديق الاقتراع وعبر آليات الديمقراطية لأنه شعب حي وصاحب حضارات ومحب للحياة.

إن العراقيين الذين توجهوا الى صناديق الاقتراع اثبتوا للعالم أنهم متمسكون ببناء بلدهم وإنجاح تجربتهم الديمقراطية، بعيدا عن رغم التحديات والمخططات التي تريد احراق العراق وإفشال تجربته الديمقراطية، ولهذا كانت الانتخابات خيار الشعب وطريقه في التغيير عبر التداول السلمي للسلطة، بعيدا عن الآليات السابقة التي كان يعيشها العراق في انتقال السلطة بطرق غير شرعية، ولا نبالغ اذا ماقلنا بان التجربة الديمقراطية العراقية قد اصبحت مثالا رائعا لانتصار ارادة الشعوب ورغبتها في التغيير السلمي ورفض اجندات الموت والعنف والتدمير. فالعالم كله اصبح يتابع النجاحات الكبيرة التي يحققها العراقيون في مجال الديمقراطية ولقد شهدت الكثير من الدول والمنظمات الدولية بنجاح التجربة الديمقراطية وتقدمها الى الامام، فهي خطوة باتجاه عملية ديمقراطية للوصول الى برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة .

الناخب العراقي المؤمن بالديمقراطية ادى دوره وواجبه تجاه وطنه، من خلال توجهه الى الانتخابات وبقي على السياسيين الفائزين في الانتخابات ان يلعبوا دورهم في تحقيق ارادة الناخبين وتحقيق طموحاتهم في تأسيس برلمان جديد، يكون بمستوى المسؤولية ويسهم في تشريع القوانين المتعلقة بحياة المواطن العراقي. والامم من ذلك تشكيل حكومة قوية يمكن ان تنجح في تحقيق تطلعات الشعب العراقي، من خلال تحقيق اغلبية سياسية وطنية لكي نتجاوز الازمات والصراعات التي رافقت حكومة الشراكة في المرحلة السابقة. فنحن بحاجة الى درجة كبيرة من الوعي والنضج الديمقراطي الذي يجعل البعض من القوى السياسية تعترف بحجمها الطبيعي وتقبل بالنتائج، من دون التشكيك بنزاهة الانتخابات وتتوقف عن المطالبة بالمناصب والمكاسب الحزبية والفئوية على حساب مصالح العراق العليا .

نتمنى على التحالفات القادمة التي ستلي مرحلة اعلان النتائج، أن تعمل باتجاه البحث عن مصالح العراق وليس باتجاه مصالح الاحزاب والشخصيات والمكونات، لاننا بذلك لن نجني ثمار الديمقراطية وسندور في حلقة مفرغة.

الناخب العراقي المؤمن بالديمقراطية ادى دوره وواجبه تجاه وطنه، من خلال توجهه الى الانتخابات وبقي على السياسيين الفائزين في الانتخابات ان يلعبوا دورهم في تحقيق ارادة الناخبين وتحقيق طموحاتهم في تأسيس برلمان جديد، يكون بمستوى المسؤولية ويسهم في تشريع القوانين المتعلقة بحياة المواطن العراقي

مبدعون يطالبون بإصلاحات معرفيَّة

هل ستصنع النخبة السياسية واقعاً ثقافياً جديدا؟

حاجات كثيرة بقيت مؤجلة لأسباب متعددة، ظل المشتغلون في المشهد الإبداعي يطالبون بتحقيقها، ففي كل مرحلة انتخابية جديدة يطل المثقفون في البلاد من شرفات أحلامهم وآمالهم وهم يلوحون بآرائهم ومشاريعهم المعرفية لأصحاب القرار، مشاريع يرون أن من شأنها أن تدفع بالمجتمع نحو آفاق مهمة وتضع بينه وبين ظلمات العنف والتردي حواجز كبيرة.

● علي حسين عبيد

● عمار الياسري

● جواد الزيدي

● عبد الامير خليل مراد

● حسن البحار

● استطلاع: صلاح حسن السيلاوي

يجد المبدعون في البلاد أن المشهد الثقافي بما فيه من شعر وسرد وممسرح ودراما، فضلا عن صناعة الكتاب وتنشيط النافع من تراثنا وتاريخنا وآثارنا أمر مهم جدا. أمر يسهم في صناعة النور بين شرائح المجتمع لهذا تساءلنا في حضرة نخبة مميزة من مثقفينا عن الجوانب الثقافية التي يرون أن على الدولة الانتباه لها بعد مرحلة الانتخابات المقبلة؟ ما البنى التحتية للثقافة التي يحتاجها المجتمع؟ ماذا عن دور النشر الجديدة والسعي لإيجاد الكتاب المترجم، وإقامة مسابقات مهمة وفعاليات متعددة ؟ أليس على الفائزين الجدد في الانتخابات أن يقفوا إلى جانب الدراما والمسرح والسينما والأغنية بوصفها مؤثرا فنيا ومغيرا بالتوجهات الاجتماعية؟ هل من مقترح لرجال الدولة القادمين بشأن تطوير مشهدنا الإبداعي؟

البنى التحتيّة للثقافة

القاص علي حسين عبيد يرى أن المجتمع يحتاج إلى اهتمام كبير بالثقافة، تبدأ بتطوير البنى التحتية المتهالكة، ولا تنتهي بدور الدولة في توفير الجانب المعنوي، مشيرا إلى حاجة المجتمع للثقافة في كل الأحوال والنتائج، كونها

> **ما البنى التحتية للثقافة التي يحتاجها المجتمع؟ ماذا عن دور النشر الجديدة والسعي لايجاد الكتاب المترجم، وإقامة مسابقات مهمة وفعاليات متعددة؟ أليس على الفائزين الجدد في الانتخابات أن يقفوا إلى جانب الدراما والمسرح والسينما والأغنية بوصفها مؤثرا فنيا ومغيرا بالتوجهات الاجتماعية؟**

عصب التطوير والتغيير، لافتا إلى ضرورة الاهتمام بالفنون وتوفير المسارح ودور السينما وإنشاء مراكز ثقافية فاعلة، يكون لها قصب السبق في النهوض بالوعي الجماهيري، وليست كمالية أو تجميلية كما ينظر لها كثير من المسؤولين الطارئين على الثقافة.

وأضاف عبيد قائلا: أما بخصوص دور النشر فأظن أن نهوض القطاع الخاص بهذه المهمة أفضل من الدولة أو القطاع العام، ولكن مع وضع ضوابط للطبع تحد من الكتب الرديئة والهابطة في مستوياتها الإبداعية، ليس بمعنى الرقابة واستخدام (المقص)، بل من باب التقييم الفني والموضوعي الذي لا يترك باب الطبع مفتوحا لكل من هبّ ودب...

وقال أيضا: الفائزون الجدد ربما لا يختلفون كثيرا عمّن سبقهم إلى المجلس التشريعي، فقد مرت سنوات طويلة ولم نحظَ بتشريع جيد يدعم الثقافة والمثقف والفنان والدراما، النسبة الغالبة كانت تبحث عن منافع شخصية أو فئوية أو حزبية، ولا يعنيهم الفن أو الثقافة التي ينظرون لها على أنها شيء كمالي ولا دور لها في تطوير العقول، هذه النظرة لا يجب أن تتكرر مع الوجوه التشريعية التي نأمل أن تكون جديدة ومتمرسة وذات عقلية ورؤية فنية ثقافية متميزة.

ما يمكن أن نقترحه على المشرعين القادمين في الدورة الجديدة، يعتمد على درجة وعيهم وثقافتهم وإيمانهم بأن الإبداع المتنوّع هو الذي ينهض بالعراق، فإذا توافر مثل هذا الوعي، نأمل الاهتمام بالمسرح والسينما والفنون التشكيلية وكل الفنون الأخرى، وإبداء الاهتمام المادي والمعنوي معا من خلال تشريعات ملزمة التطبيق، كذلك يستحسن إلزام المؤسسات الثقافية الرسمية والأهلية بإقامة مسابقات ثقافية أدبية عالية القيمة ماديا ومعنويا، فمثلا في السودان الدولة الفقيرة الزمت الحكومات المتعاقبة شركة (زين) للاتصالات بتوفير الدعم المالي اللازم لمسابقة الطيب صالح العالمية منذ أكثر من عشر سنوات وحتى الآن، لماذا لا يتم التنسيق مع شركات الاتصال بالعراق لدعم مسابقات إبداعية من هذا النوع؟

قانون حماية الذوق العام

الناقد الدكتور عمار الياسري أشار إلى الثقافة بوصفها الطريقة المثلى لصناعة الوعي الإنساني وترصين الذوق الجمعي فقال: حسب "باكوبسن" لا بد للرسالة الهادفة من وسيلة ناجعة تحملها حيث الآخر الذي يجب أن يتحلى بالمثالية حتى في أكثر المواقف البريجماتية، والوسيلة التي تحقق مآلات المثقف تتحقق بوساطة البنى التحتية التي تتعاضد مع جودة الرسالة، ولو تابعنا المشهد الثقافي نلحظ النكوص الكبير مبنى ومعنى، لذا تتوسم بالشخصيات الثقافية القابلة في الجانبين التشريعي والتنفيذي الانتباه لهذه الضرورة عن طريق الإسراع في سن قانون حماية الذوق العام أو السعي لنصرة الأعمال الهادفة، ولا أعني بقانون حماية الذوق العام وضع القيود على الذائقة، بل العمل على الرقي بها، وهذا لن يتحقق إلا عن طرق عديدة، فالكتاب المترجم بطريقة احترافية يشتي الآداب والعلوم والفنون من الطرق الرصينة للمثاقفة معرفة الآخر؛ لكن الأمر يتطلب الاختيار الصحيح للكتاب والأسعار المدعومة من الدولة، فالكتاب المترجم الحالي قليل العدد من جهة وبسعر عال من جهة أخرى.

وأضاف الياسري بقوله: لذا لا بد من إنشاء مشروع قومي للترجمة على غرار الدول المجاورة، ليس هذا فحسب؛ بل السعي لإقامة مسابقات بجوائز مغرية للترجمة شريطة النوع والكفاءة، ومما لابد ذكره الاهتمام بالمثقف والسعي إلى الإفادة منه مفاصل الحياة المختلفة، فالشواهد في دول مثقف واع ومتخصص تعد بالمئات، فالنصب من دون مثقف واع ومتخصص تعد ضوضاء بصرية، والدراما التلفزيونية من دون القصة والرواية أغلبها بذاءة صوتية وحركات ماجنة، وهذا يقودني للحديث عن دور المؤسسة الحكومية في الدعم الفني سواء المباشر أم عن طريق مساندة القطاع الخاص وإيجاد الأرضية الخصبة لعمله، فالسينما في العراق لم تحقق فلسفتها العالمية، فبالرغم من كونها وسيلة تربوية تعد من الروافد الاقتصادية والمنابر الإعلامية، فمتى ما استطعنا تقديم سينما حقيقية تلامس موروثنا وخصوصيتنا، من الممكن أن نعيد الحياة للصالات السينمائية التي ستجد المتلقي الحاضر مما يحقق لنا الرقي بالوعي الاجتماعي من جهة والمورد الاقتصادي الذي يسند إنتاجها من جهة أخرى، والأمر ذاته ينطبق على إنتاج الدراما التلفزيونية والمسرح والأغنية، لذا لا بد على الفائزين بالانتخابات سواء كانوا في اللجنة البرلمانية الثقافية والتنفيذية وضع خطة عمل لتحقيقها، وما هي إلا سنوات وسنجد التغيرات التي يطمح لها الجميع.

مدينة إعلامية وسينمائيّة

الدكتور جواد الزيدي تحدث عن الجانب الثقافي المهمل من قبل الأنظمة المتعاقبة، لافتا إلى أهمية الانتباه الى إقامة مدينة إعلامية تخص الانتاج السينمائي والتلفزيوني وصناعة البرامج الاعلامية وتشييد قاعات للفنون التشكيلية، فيها المواصفات العليا لمثل هذه المنشآت، فضلا عن اكمال مشروع مبنى الاوبرا الذي اقترح انشاؤه في بغداد قبل سنوات واعادة اعمار المنشآت الثقافية المخربة وتشغيل برامجها مجددا، إضافة إلى إيجاد تخصيصات لدعم منظمات المجتمع المدني الثقافية بوصفها رافدا مهما للثقافة العراقية .

وقال الزيدي موضحا: اما عن البنى التحتية فيقع في مقدمة المطالب تأهيل المثقف العراقي اقتصاديا وتمكينه من اجل صناعة هوية ثقافية عراقية ترفد المعطى الثقافي الانساني، وهذا يتم من خلال ايلاء اهمية للثقافة بوصفها معنى جوهريا للوجود العراقي وتجنيب المثقف

> **وضع خطة لحركة الترجمة تبدأ بترجمة أهم ألف كتاب ادبي وفني خلال كل سنة الى العربية وبالعكس ايضا، وهذا الفعل سيعزز فكرة الحوار الحضاري ومعرفة التوصلات الابداعية للآخر والتعريف بالمنجز العراقي. وضمن هذا السياق ستصبح لدينا تراكمات انتاجية ومؤسسات تعيد انتاج خطوات نجاحها بفعل هذه التراكمية النوعية.**

باشتغالاته المختلفة التكسب المذل من قبل رجل السلطة، ليتحول البعض من طبقة نفعية (البرغماتية) الى طبقة فاعلة ومنتجة من خلال تفعيل فكرة المجلس الأعلى للثقافة بوصفه هيئة ثقافية تدير عمل الثقافة يتم من خلالها تشغيل المثقف ورعايته اقتصاديا، في ضوء تقييم منجزه الابداعي وابتعاده عن مؤسسات الاحزاب وهبات الأفراد. وبهذا سيكون هناك معادل موضوعي يكمن في حركة النشر والتسويق التي تأتي بشكل طبيعي وانسيابي حين يتم تفعيل شركة تسويق الكتاب ونشره، واقامة منافسة لدور النشر حكومية واهلية ورعايتها، فضلا عن وضع خطة لحركة الترجمة تبدأ بترجمة أهم ألف كتاب ادبي وفني خلال كل سنة الى العربية وبالعكس أيضا، وهذا الفعل سيعزز فكرة الحوار الحضاري ومعرفة التوصلات الابداعية للآخر والتعريف بالمنجز العراقي. وضمن هذا السياق ستصبح لدينا تراكمات انتاجية ومؤسسات تعيد انتاج خطوات نجاحها بفعل هذه التراكمية النوعية. وازاء هذا المعطى سيكون لزاما على المؤسسة الثقافية الالتفات الى عناوين أخرى في الفضاء الثقافي، منها الانتاج الدراسي والمسرحي والسينمائي والموسيقي، اذا ما توفرت النوايا الحسنة لرجل الدولة وتوفر المناخ الايجابي الذي نأمله. ونقترح الأخذ بهذه المقترحات الذي تضمنها الراي اعلاه بوصف الثقافة المشهد الذي يخلد حياة الفرد والمجتمع وتتغنى به الأجيال والشعوب قرونا طويلة.

مقرات اتحادات أدباء المحافظات

وأوضح الشاعر عبد الامير خليل مراد ان الثقافة في العراق بحاجة إلى مراجعة حقيقية وفاعلة من الحكومة المقبلة، حيث دأبت الحكومات السابقة على تهميش الثقافة وارتهان دورها إلى المناسبات العابرة، مشيرا إلى ان الثقافة ومشاريعها من الموضوعات الموضوعة على التل، لافتا إلى ضرورة أن تضع الدولة الثقافة والمثقفين ضمن اولوياتها من النواحي كافة.

واضاف مراد قائلا: ما زالت المحافظات تفتقر إلى ابنية لاتحادات الادباء فيها، حيث تقوم بعضها باداء فعالياتها في المكتبات او المقاهي اضافة الى فقر المؤسسة الثقافية من ناحية إصدار الكتاب الثقافي وترويجه ليس في العراق فقط بل بتصديره إلى الخارج أيضا.

وقال كذلك: كما نرى تراجع مطبوعات الوزارة التي كانت تصدر دورياتها الاقلام والطليعة الأدبية والمورد و آفاق عربية بصورة شهرية بينما أصبحت اليوم دوريات فصلية.

وكنا نأمل أن تبادر الدولة إلى دعم المؤلف وزيادة اصدارات وزارة الثقافة في جميع المجالات كالشعر والنقد والاجتماع والرواية والترجمة وغيرها من أبواب الثقافة بالاضافة الى إقامة المهرجانات الثقافية وترصين الابداع من خلال مختلف الفعاليات والممارسات الثقافية.

وكم رأينا غياب المسابقات الثقافية في مختلف فنون الابداع، وان حصلت مثل هذه المسابقات فهي فقيرة وتفتقر إلى الدعم المادي المطلوب.

اننا نطالب الحكومة المقبلة بإعادة النظر في واجبات المؤسسة الثقافية، وجعل وزارة الثقافة من الوزارات السيادية لأهميتها في صناعة الإنسان وإيجاد قوانين جديدة لدعم الثقافة والمثقفين والأدباء، لانهم ضمير كل مجتمع فبدون الثقافة يتراجع المشهد الثقافي والسياسي على حد سواء، ذلك أن الثقافة ذات مردود غير منظور فهي على الدوام على تماس مع الناس وهمومهم اليومية.

تعاون الوزارات ثقافياً

الروائي حسن البحار قال: لا تقدم في الحياة إلّا في ترسيخ الثقافة بين المجتمع، إذ لا يمكن للمجتمعات المتحضرة أن تستمر بمعزل عن الثقافة، هي رؤية نثق بها وندرك تمامًا أن رفد الساحة الثقافية العراقية بالموارد الفكرية والمالية والمكانية يعزز من تطوير التعايش الإنساني بين الأفراد.

نحن نؤمن أن النص الإبداعي بكل أنواعه له القدرة على إصلاح الذات بما تمنحه القراءة من ثقة بالنفس وثبيت روح الانتماء إلى الوطن.

من هذا نتمنى على الحكومة المقبلة بجميع مؤسساتها الانتباه إلى مجالات تطور المناهل الثقافية وتسهيل بعض الصعوبات التي يعاني منها الأديب والفنان والكاتب، منها تعاون الوزارات الحكومية الثقافية والتعليمية والصحية والأمنية والخدمية معهم، وفتح منافذ التصدير والاستيراد للكتب الإبداعية والنشاطات الثقافية وتنشيط التوأمة مع ادباء وكتّاب والفنانين العرب وغيرهم. ولا ننسى أهمية الترجمة للكتب الإبداعية من العربية إلى اللغات الأجنبية وإيصالها، ذلك من شأنه رفع أفق الكتاب العراقي في مكتبات ونشاطات الثقافات الأخرى، وتجديد العمل الجاد على المسابقات والفعاليات التي تهتم بالشباب والمرأة والطفل فكريا، وتنشيط المسارح ودور السينما والأغنية الهادفة والتشكيل وباقي الفنون والمجالات الإبداعية وهي كثيرة في بلد حاضره يقبض على ماضيه النير المملوء بالثقافات والابداعات، ومن أجل تطوير الذائقة القرائية على الحكومة أن تعمل جديًا في مشروع يهتم بالبحث عن الأفضل إبداعيا بطريقة مدروسة.

في كرنفال ديمقراطي

العراقيون يصوغون بأصواتهم مستقبل وطن

بقليل من الخوف ومزيد من القلق، يستقبل العراق حقبة جديدة مختلفة هذه المرة، فانتخابات يوم امس الأحد ستحدد مصائر العراقيين ومستقبلهم الموعود، اذ خاضت البلاد خامس تجربة انتخابية لها منذ عام 2003، خصوصاً وانها انتخابات مبكرة أثر حركة احتجاجات 2019، ومع بداية رحلة الاقتراع الخاص في الثامن من تشرين الأول لمنتسبي القطاع الأمني والمؤسسات العسكرية لوزارتي الدفاع والداخلية، والنازحين ونزلاء السجون، وبحسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات،

● بغداد: نوارة محمد

يحق أن يدلي مليون ونصف مليون ناخب في الاقتراع الخاص بأصواتهم، وسط اجراءات أمنية مشددة، لتبدأ امس الأول السبت مرحلة الصمت الانتخابي، ويشهد الشارع العراقي هدوء غير مسبوق، قبل أن يندلع امس الأحد الكرنفال الديمقراطي الذي سيحدد مصير الوطن.

إذ شرعت مراكز الانتخابات أبوابها، لتستقبل صناديق الاقتراع في المرحلة النهائية من الانتخابات العامة و إدلاء الناخبين بأصواتهم، فاصوات اليوم تحدد ما سيواجهه العراق غداً.

«الصباح» زارت احد المراكز الانتخابية المكتظة بالناخبين، وفي حديث لنا مع الدكتور عادل الراوي مدير المحطة قال: «هنالك توجه واقبال كبيران، حسب ما جهزنا له، واظن ان للتوجهات الدينية والانتماءات الحزبية والقضايا الايديولوجية سبباً في ذلك، وتجرى العملية الانتخابية اليوم بانسيابية واضحة وسلاسة عالية، اذ ان هنالك تعاونا كبيرا بين موظفي المركز الذين بلغ عددهم حوالي 300 موظف وقسموا حسب القاعات والناخبين».

وفي مركز في الرصافة حيث تواجدنا، اصطف العديد من المواطنين بترقب عال، منتظرين ادوارهم للإدلاء باصواتهم، بينما قواتنا الامنية تطوق المحطات بإحكام متقن، البنايات محصنة ويمنع دخول غير الموظفين و حاملي هوية الناخب، العملية الانتخابية لم يشبها التعقيد، فالناخبين انتظموا بطوابير طويلة ينتظرون الإدلاء باصواتهم، والوقت عامل مهم وحاسم، فكلما يمرّ تزداد اعداد الناخبين الذين هرعوا الى صناديق الاقتراع بثقة عالية.

مدير المركز المختص في علوم الكيمياء في وزارة الصحة علي سوري جعفار: شرح لنا آلية العمل، اذ كشف أن «موظفي المركز تواجدوا في تمام الساعة السادسة والنصف صباحا، وهم مدير المحطة ومسؤول التعريف ومسؤول صندوق الاقتراع، وكنا على اهبة الاستعداد للشروع باستقبال المواطنين، وبعد التأكد من قفل الصناديق في نهاية الأمر، ربطت الأجهزة الكهربائية على شاحن لضمان استمرارية عملها في حال انقطاع التيار الكهربائي، و قبل الساعة الثامنة اصطف العديد من المواطنين بترقب عال، منتظرين ادوارهم للإدلاء باصواتهم، بينما قواتنا الامنية تطوق المحطات بإحكام متقن، البنايات محصنة ويمنع دخول غير الموظفين و حاملي هوية الناخب، العملية الانتخابية لم يشبها التعقيد، فالناخبين انتظموا بطوابير طويلة ينتظرون الإدلاء باصواتهم، والوقت عامل مهم وحاسم، فكلما يمرّ تزداد اعداد الناخبين الذين هرعوا الى صناديق الاقتراع بثقة عالية.

مدير المركز المختص في علوم الكيمياء في وزارة الصحة علي سوري جعفار: شرح لنا آلية العمل، اذ كشف أن «موظفي المركز تواجدوا في تمام الساعة السادسة والنصف صباحا، وهم مدير المحطة ومسؤول التعريف ومسؤول صندوق الاقتراع، وكنا على اهبة الاستعداد للشروع

● صوتك وطن

تصوير: نهاد العزاوي

اصطف العديد من المواطنين بترقب عال، منتظرين ادوارهم للإدلاء بأصواتهم، بينما قواتنا الأمنية تطوق المحطات بإحكام متقن

استقبلنا أول المصوتين».

مضيفا «وقبل وصول الناخبين صوت كادر المحطة والموظفون في المركز نفسه لتسحب منهم بطاقات الناخب، والحمد لله لم نواجه صعوبات تذكر، فالكادر تدرب جيداً منذ مدة طويلة، والكل ينجزون مهامهم على أكمل وجه، عدا بعض المشكلات الالكترونية في الأجهزة وان حصلت فان المفوضية العليا تجهز مختصين في أسرع وقت ممكن».

وبشأن حصانة الانتخابات اكد ان «التلاعب صعب جداً والعملية معقدة، اذ ان البصمة التعريفية وهوية الاحوال المدنية والكود الخاص ببطاقة الناخب ترتبط ببعضها، وهذا مرتبط بجهاز الاقتراع الكتروني، لذا فان التلاعب بالأصوات مستحيل».

خرجنا من المركز الانتخابي وامارات الحبور تعتلي وجوهنا ونحن نشاهد هذا المشهد الديمقراطي، فالناخبون مبتسمون، وبدهشة غير مألوفة واستغراب، اكملنا طريقنا، ونظرنا بوجوه بعضنا البعض كمن يتشبث بقليل من الأمل، وكأنها أولى البدايات التي تمهد لاشراقة عتمة الغد.

الثقة الانتخابية

عبد الهادي مهودر

في كل دورة انتخابية تتخذ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اجراءات مشددة واكثر تعقيداً من السابق، بهدف تطمين الناخبين وغلق منافذ التزوير ومنع التلاعب بالنتائج وسرقة الاصوات، حتى وصلت العملية الانتخابية الى ماهي عليه الآن بفعل تراكم الخبرات والتجارب، وبلغت، والحق يقال ذروة النجاح في انتخابات (10-10-2021) التي جرت يوم أمس الاحد، ولكني من جانب آخر اتساءل : هل تتخذ مفوضيات الانتخابات في دول مثل اليابان، على سبيل المثال، الاجراءات نفسها التي شاهدناها في بلادنا، و التي تبدأ من سجل الناخبين والاقتراع بالبطاقة البايومترية مع وثيقة تعريفية اخرى وتمر بمراحل التحقق الالكتروني وبصمات الاصابع والحبر البنفسجي والتفتيش الدقيق ومنع حمل اجهزة الهاتف في المراكز الانتخابية؟ ثم تتم الاستعانة بطائرات مروحية لنقل البيانات الى العاصمة في اجواء اغلاق شبه تام واستنفار للقوات المسلحة والأجهزة الامنية لحماية الصناديق، ولتامين نقل الصناديق؟ ترى ماذا سيقول عنّا المراقبون الدوليون وهم يشاهدون كل هذه الاجراءات الاحترازية التي لم يشاهدوها في بلدانهم؟! بالطبع سيشيدون بكل هذه الخطوات الاحترازية وبنجاح العملية الانتخابية، لكن الانطباع الآخر الذي لا نحسب حسابه، هو دهشتهم من مستوى فقدان الثقة وحجم الفساد الذي يجبر الحكومة والمفوضية العليا على القيام بكل هذه الخطوات المكلفة مادياً وتقنياً ولوجستياً وامنياً من اجل تحقيق هدف واحد هو الخروج بانتخابات نزيهة، بينما لا تتخذ دول كثيرة نصف هذه الاجراءات، فاليابان التي يزيد عدد نفوسها على 126 مليون نسمة تجري ثلاثة أنواع من الانتخابات (لمجلس النواب ولمجلس المستشارين وانتخابات محلية) في 47 محافظة، لكنّ أحد المطلعين على تجارب الدول ومفوضياتها اشار الى أن الاجراءات المتبعة في اليابان اقل بكثير مما نشاهده في انتخابات العراق، والسبب الوحيد هو (الثقة) التي تسود هذه الامبراطورية الدستورية، الثقة بالمرشحين والناخبين والدولة والمجتمع على حد سواء، والتي تجعل الموظف الياباني يحمل صندوق الاقتراع بسيارة اجرة الى مركز العد والفرز، من دون أن يشكك به أحد من المرشحين والناخبين أو يهدده أحد في طريقه المفروش بالأمان والورود، ومن دون مخاوف من انحياز هذا الموظف وبيعه اوراق الاقتراع لهذا الطرف او ذاك، أضرب مثلا باليابان وليس بدول العالم الثالث لانها بلاد الشمس ونحن بلاد الشمس ايضا منذ (الاله شمش) المحفورة صورته في مسلة حمورابي، ولاننا نتحدث اكثر من اليابانيين عن الدين والوطن والامانة والنزاهة والاخلاق الحميدة ومحاربة الفساد، والقضية لا علاقة لها بشبكة النقل والقطارات السريعة وإنما بالبيئة الصالحة التي تساعد على نجاح كل شيء، وتجعل الياباني عبارة عن ضمير الكتروني يراقب نفسه بنفسه ويعكس للمراقبين الدوليين حرصه على سمعة دولته وشعبه اكثر من حرصه على اجراء العمليات الانتخابية، فتحية لمفوضيتنا العليا التي تعمل في ظل هذه الأجواء الصعبة من التجاذبات والتشكيك وفقدان الثقة، وتتحمل ما لا تتحمله اختها المفوضية اليابانية المستريحة.

الاجراءات المتبعة في اليابان اقل بكثير مما نشاهده في انتخابات العراق، والسبب الوحيد هو (الثقة) التي تسود هذه الامبراطورية الدستورية، الثقة بالمرشحين والناخبين والدولة والمجتمع على حد سواء، والتي تجعل الموظف الياباني يحمل صندوق الاقتراع بسيارة اجرة الى مركز العد والفرز

واقع الإعاقة في العراق

● بغداد: الصباح

ضمن فعاليات منتدى الكلمة، تنظم اللجنة الاجتماعية في كنيسة ماركوركيس، ندوتها الشهرية، التي تحاضر فيها أحلام دانيال يوخنا، عن «واقع الاعاقة في العراق».

وقال راعي الكنيسة الأب هاني خميس جرجيس: «اللجنة الاجتماعية المنبثقة عن منتدى الكلمة في كنيسة ماركوركيس، تكرس ندوتها الشهرية لمعالجة موضوع الاعاقة، الذي بشكل ظاهرة في العراق؛ جراء الحروب والارهاب والاسلحة والاشعاعات التي شوهت حتى الاجنة في الارحام»، مؤكدا: «تتناوله السيدة يوخنا؛ بتفصيل تحليلي ذي رؤية نابعة من واقع ميداني».

تختتم النجمة العراقية شذى حسون، فعاليات حفلات مهرجان بابل الدولي، بحفل غنائي يوم الاثنين الموافق 1 من شهر تشرين الثاني المقبل، على المسرح البابلي، والتي تقدم خلاله باقة مميزة من اشهر اغنياتها المحببة لدى جمهورها

فنانون: الانتخابات طريق الى التغيير

● بغداد: محمد اسماعيل

توجه العراقيون الى صناديق الاقتراع يوم أمس الاحد، يحدو أصواتهم أمل وطيد في إقرار النزاهة أداءً تلقائياً ينفي نسيج الحياة تفاؤلاً.

وقالت الفنانة إيناس طالب: «الانتخابات التي جرت فرصة طيبة للعراقيين كي يشعلوا شمعة بدل لعن الظلام»، مؤكدة: «التغيير الذي سيترتب على النخبة السياسية التي تحكم العراق، بموجب هذه الانتخابات، سيعطي صورة إنموذجية عن إرادة الشعوب التي لا تؤطرها مجموعة أو تكتسحها موجة، إنما الشعوب هي التي تزلزل الارض تحت أقدام الظالمين».

● من الكرنفال الديمقراطي

تصوير: الصباح

بينما كشف الفنان محمود ابو العباس: «تشكل الانتخابات النيابية الجارية نقلة مفصلية بين مرحلتين» متمنياً: «أن يحسن الشعب العراقي استثمارها في التخلص من الفاسدين وإرساء قيم النزاهة؛ فلا هدف من وراء هذه الانتخابات سوى تنقية البلد من الفاسدين».

وتحدثت الإذاعية سهام مصطفى، عن ثقتها بأن: «الانتخابات ستسفر عن تغيير في المشهد السياسي العراقي، الذي يستعد لخوض تجربة وطنية تصحح الانحرافات التي شهدتها العملية السياسية منذ 9 نيسان 2003 والى الآن»، مرجحة: «شهدت انتخابات العاشر من تشرين الاول الحالي، نجاحاً إجرائياً يتكامل مع نجاح الاصوات المطالبة بتنقية العراق من آفة الفساد، التي غيبت الخدمات وهدرت الاموال في ارصدة خاصة لبضعة أفراد متنفذين».

واعلنت الإعلامية فريدة عادل: «أنتظر نتائج الانتخابات، مع جموع الشعب؛ لنعرف ما حققته الاحتجاجات المناهضة للفساد، التي ما زالت تهز البلد منذ عام 2019 في بغداد والمحافظات»، ذاكرة: «هذه الانتخابات جددت أمل الشعب بتصحيح ما شابته الاخطاء منذ 2003 ورأب ما تصدع وروع ما تهرأ، إن شاء الله».

وأكمل الفنان أحمد الركابي: «كشفت الاحتجاجات عن الإحباط الذي ينوء به العراقيون ويكابدون مرارته؛ بقوة تجعل التغيير ضروري قبل أن تذهب الأمور الى ما لا تحمد عقباه، بين الشعب والسلطة»، لافتاً: «هذه الانتخابات بارقة أمل أتوخى منها نتيجة طيبة باختيار حكومة تمثل الشعب وليست حارسة لمصالحها الشخصية».

«الحسين (ع) كما نراه» في كلية الفنون الجميلة

● بغداد: رشا عباس

ودعت كلية الفنون الجميلة الخميس الماضي، اواخر شهر محرم الحرام بعمل مسرحي بعنوان «الحسين(ع) كما نراه»، تأليف واخراج الدكتور عقيل مهدي وتمثيل مجموعة من اساتذة الكلية، ومنهم الاستاذ الدكتور جبار خماط بدور الحسين(ع) والدكتورة عبلة التميمي بدور هند والاستاذ الدكتور كاظم العمران بدور يزيد.

مخرج العمل بين أن «المسرحية تصدرت سرديات الفصاحة بايقاع خطابها المتناغم مع طبيعة الشخصيات التي يمثل فيها الامام (ع) اعلى مراتب الانسانية وما تكتنزه من ايحاءات جمالية متفردة بنسقها الافتراضي الخاص بواقعة الطف، وابعادها الروحية المقدسة والشمولية المقترنة بمواقف بطولية وفكرية تميز الصالح من الطالح بدلالة تعبيرية تواصلية مع الجمهور».

اما عميد الكلية د. مضاد الاسدي فاشار الى أن عرض المسرحية بهذا التوقيت كان مقصودا، كونه يمثل مسك الختام ويبين في النهاية الامام الحسين (ع) بعيون الأكاديميين وهو يمثل الحق والجمال والضمير الحي الذي يقودنا الى أن نقتدي به ونقدم اعمالنا.

واضاف: «العرض خرج من القاعات المغلقة الى الحدائق في الهواء الطلق، كتجربة مغايرة من جهة، ولتجنب تفشي فيروس كورونا من جهة اخرى».

● جانب من المسرحية

تصوير: الصباح